سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

11 أيار/مايو 2020

تجنيد تركيا لمرتزقة سوريين للقتال في ليبيا: الإجراءات والتبعات القانونية

تجنيد تركيا لمرتزقة سوريين للقتال في ليبيا: الإجراءات والتبعات القانونية

نقلت الحكومة التركية مقاتلين من فصائل المعارضة السورية المسلّحة وجنّدت مدنيين وأطفال للقتال إلى جانب "حكومة الوفاق" بقيادة السراج ضدّ قوات "حفتر" في ليبيا

جدول المحتويات

1. لمحة تاريخية موجزة عن الحرب الأهلية الليبية: 4
2. مقدمة: 4
3. منهجية التقرير: 7
4. الإطار القانوني لتواجد مقاتلين سوريين في ليبيا: 8
5. كيف تتم عمليات تجنيد المقاتلين في سوريا من أجل إرسالهم إلى ليبيا؟ 16
6. من هي الجهات التي تقف وراء عمليات تجنيد المقاتلين السوريين إلى ليبيا؟ 20
7. طرق وأساليب نقل المقاتلين إلى ليبيا من قبل الحكومة التركية: 25
8. معلومات إضافية تدعم أدلة استخدام الطيران التجاري ما بين اسطنبول وليبيا من أجل نقل مقاتلين 39
9. أطفال سوريون مجندون للقتال في ليبيا: 42
10. العمليات القتالية في ليبيا وتواجد المقاتلين السوريين: 44
11. قتلى سوريون في ليبيا: 51
12. خاتمة: 52
13. ملحق: 52

1. لمحة تاريخية موجزة عن الحرب الأهلية الليبية:

إنَّ الوجود التركي في ليبيا والدعم العسكري الذي تقدّمه لحكومة "الوفاق الوطني" برئاسة "فائز السراج" اليوم لم يأتِ عرضيّاً أو محضَ صدفة، إذ يبدو كما لو أنَّه رهان مضمون النتائج كانت تحضر له تركيا منذ زمن. فليبيا كما تراها تركيا هي ليست فقط إحدى ولايات حكمها العثماني سابقاً بل إنها تمثل لها اليوم مكاناً استراتيجياً لاستثماراتها السياسية والاقتصادية.[1]

لقد اتسمت العلاقات بين طرابلس وأنقرة في عهد الرئيس الليبي المخلوع معمر القذافي (1969-2011) بالاستقرار السياسي والتعاون الاقتصادي على مستوى كبير وكانت الصفقات مثمرة بأغلبها نظراً لمخزون ليبيا الغني من النفط والغاز وحاجة البلد للإعمار والذي تقدر تكلفته بـ 16 بليون دولار أميركي.[2]

لكن هذه العلاقة لم تخلُ من مواقف كانت حرجة بالنسبة للبلدين كالخطاب الذي وجهه "العقيد القذافي" إلى رئيس الوزراء التركي، "نجم الدين أربكان" متهماً إياه بالتساهل مع الغرب، مدافعاً في الوقت نفسه عن حقوق الأكراد. بيد أنَّه ثبت للطرفين لاحقاً أنَّ العلاقة بينهما لا غنى عنها فلم يُضعفوا من الروابط بين البلدين وقاموا بتوقيع صفقة بحرية الأمر الذي أثار نزاعات قديمة بين القوى المتوسطية.[3]

إنّ التواجد التركي في ليبيا اليوم يعدّ فرصة تركيا لإعاقة بروز خصميها في المنطقة، وهما: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. والواقع أنَّ الحرب الأهلية الليبية أصبحت مسرحاً لصراع ضمّ عدداً من الجهات الفاعلة. وبينما تقدِّم تركيا دعمها للحكومة المعترف به من قبل الأمم المتحدة، والتي يرأسها فايز السراج، المُحيّد في المشهد الدولي، أعلنت كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية دعمها للمجلس الرئاسي الليبي بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر.[4]

2. المزاعم الأولى عن وجود مقاتلين سوريين في ليبيا:

تقدّم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا التقرير الموسّع أدلة مدعومة بشهادات مباشرة حول عمليات تجنيد مقاتلين سوريين في ليبيا من قبل الحكومة التركية، وذلك من أجل القتال إلى جانب حكومة الوفاق الوطني التي يترأسها "فائز السراج" ضد القوات التي يقودها المشير "خليفة حفتر".

---

[1] دونالد كواتيرت ، الإمبراطورية العثمانية ، 1700-1922 ، الإمبراطورية العثمانية ، 1700-1922 ، الطبعة الثانية (كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج ، 2005).

[2] "ماذا تفعل تركيا في ليبيا ؟"، موقع DW، 7 تموز/يوليو 2019 ،(آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020)، https://www.dw.com/en/what-is-turkey-doing-in-libya/a-49505173.

"تركيا تعتزم توقيع اتفاق مع ليبيا بشأن تعويضات عهد القذافي"، رويترز، 10 كانون الثاني/يناير 2020،(آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020) https://www.reuters.com/article/us-libya-security-turkey/turkey-aims-to-sign-deal-with-libya-over-gaddafi-era-compensation-idUSKBN1Z913A.

[3] "خطبة مسهبة للقذافي تصعق رئيس وزراء تركيا"، نيويورك تايمز، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1996 ،(آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020). https://www.nytimes.com/1996/10/09/world/tirade-by-qaddafi-stuns-turkey-s-premier.html.

"صفقة بحرية بين تركيا وليبيا تثير توترات متوسطية"، DW، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019،(آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020). https://www.dw.com/en/turkey-libya-maritime-deal-triggers-mediterranean-tensions/a-51477783.

[4] "دعم إسرائيل الغير معلن لقوات حفتر في الحرب الليبية": بمساعدة إماراتية، تزود إسرائيل الجيش الوطني الليبي بالأسلحة والتدريب، عين الشرق الأوسط ، 15 نيسان/أبريل 2020،،(آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020). https://www.middleeasteye.net/news/israel-little-known-support-haftar-war-libya.

وإنَّه لمن الأهمّية بمكان الإشارة إلى أنّ هذا الجهد، هو جزء من جهد أوسع تقوم به سوريون من أجل الحقيقة والعدالة لتوثيق عمليات تجنيد سوريين "كمرتزقة" إلى جانب أطراف النزاع في ليبيا، سواء من قبل الحكومة التركية أو الحكومة/جهات روسية، على أنّ يتم نشر تقرير مفصّل آخر عن عمليات تجنيد سوريين في ليبيا للقتال إلى جانب قوات المشير حفتر. وهو ما نشرت عنه عدّة وسائل إعلامية سورية مسبقاً، منها موقع صوت العاصمة[5] و جريدة عنب بلدي[6] و موقع سويداء *24*.[7]

وقد كانت الشبكات الأخبارية السورية قد بدأت بنشر أخبار عن إرسال مقاتلين سوريين معارضين (كمرتزقة) إلى ليبيا ابتداءاً من شهر كانون الأول/ديسمبر 2019، في حين قابلت أوساط المعارضة السوريّة المسلّحة هذه الأخبار بالنفي المطلق. ففي تاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، على سبيل المثال، أصدرت "وزارة الدفاع" في الجيش الوطني السوري (التابع للحكومة السورية المؤقتة/المنبثقة عن الإئتلاف السوري المعارض) بياناً نفت فيه بشكل قاطع إرسال أي قوات أو تشكيلات عسكرية إلى ليبيا، موضّحة أنّ "أولوية الجيش الوطني السوري هو حماية السوريين".[8]

وكان الناطق باسم "الجيش الوطني السوري" يوسف حمّود، قد نفى مرة أخرى هذه الأخبار، وذلك في تصريحات خاصّة لموقع "عنب بلدي" في 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقال أنّ الأخبار المتداولة حول عرض قدمه الجانب التركي بما يخصّ إرسال مقاتلين سوريين معارضين إلى ليبيا غير صحيحة، ولم يتمّ التداول مع الجانب التركي حوله.[9]

وبعد أنّ ضجّت وسائل التواصل الإجتماعي والمواقع الأخبارية بقضيّة إرسال مقاتلين سوريين معارضين إلى ليبيا، أصدرت مجموعة من السوريين الذين عرفوا عن أنفسهم بكونهم (ثائرين وسياسيين وأكاديميين سوريين)، بياناً بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، استنكروا فيه بشدّة إقدام أي سوري على الموافقة على القتال خارج سورية، ودعا البيان كل حاملي السلاح إلى التوجه إلى محافظة إدلب السورية من أجل قتال القوات السورية والروسية والإيرانية بحسب البيان.[10]

---

[5] "حصري: الروس يُجنّدون أبناء دوما للقتال في ليبيا". موقع صوت العاصمة. 12 شباط/فبراير 2020. (آخر زيارة للرابط: 24 نيسان/أبريل 2020). https://damascusv.com/archives/20685.

[6] روسيا تواصل محاولات "تجنيد" سوريين إلى جانب "حفتر". جريدة عنب بلدي. 19 نيسان/أبريل 2020. (آخر زيارة للرابط: 24 نيسان/أبريل 2020). https://www.enabbaladi.net/archives/377991.

[7] حزب سياسي مرخص يعمل على تجنيد مرتزقة في سوريا للقتال في ليبيا بدعم جهة روسية .!. 15 شباط/فبراير 2020. (آخر زيارة للرابط: 24 نيسان/أبريل 2020). https://suwayda24.com/?p=13043.

[8] " وزارة الدفاع في "المؤقتة" تعلق على إرسال مقاتلين إلى ليبيا". موقع بروكار برس. 25 كانون الأول/ديسمبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://brocarpress.com/%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%81%d8%a7%d8%b9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d9%82%d8%aa%d8%a9-%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%82-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a5%d8%b1%d8%b3%d8%a7/.

[9] "الجيش الوطني" السوري ينفي إرسال مقاتلين إلى ليبيا. موقع عنب بلدي. 25 كانون الأول/ديسمبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://www.enabbaladi.net/archives/351485.

[10] " بيان إلى الرأي العام السوري والعربي والدولي حول إرسال مقاتلين سوريين إلى ليبيا". 29 كانون الأول/ديسمبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). http://www.anapress.net/ar/articles/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%A9-/311676569305783/%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%81%D9%88%D9%86-%D9%88%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%B6%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%86-

وبتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2019، نفى قائد المجلس العسكري في حكومة الوفاق الليبية في مدينة مصراتة الليبية "إبراهيم بالرجب" لموقع "عنب بلدي" السوري، وصول مقاتلين سوريين إلى ليبيا، وقال "بالرجب" في تصريح خاص لعنب بلدي عبر اتصال هاتفي، اليوم السبت، 28 من كانون الأول، "لا مقاتلين سوريين يقاتلون معنا الآن".[11]

وبتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، نفى المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي لدى حكومة الوفاق الليبية صحة مقاطع الفيديو المتداولة حول ظهور مقاتلين سوريين في ليبيا. وقال إنّ هذه التسجيلات تمّ "تصويرها" في مدينة إدلب السورية.[12]

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، كانت قد نشرت مادة تحققت فيها من أسر مقاتل سوري على يد قوات المشير "حفتر"، ففي تاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2020، نشرت صفحة "غرفة عمليات صبراتة"، التابعة لقوات الجيش الوطني الليبي الذي يترأسه المشير "خليفة حفتر"، مقطعاً مصوراً (مدّته 14:42) لشخص تم أسره في بلدة صبراتة في ليبيا، من قبل "فرقة مكافحة الهجرة غير الشرعية"، وظهر الأسير في الفيديو يعترف بانتماءه إلى فصيل "لواء سليمان شاه/العمشات" التابع للجيش الوطني السوري/المرتبط بالحكومة السورية المؤقتة/الإئتلاف السوري المعارض، وأنه دخل ليبيا بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2020، قادماً من تركيا مع مجموعة مقاتلين آخرين سوريّ الجنسية، حيث أعدت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة تقريراً مفصلاً حول الحادثة.[13]

وكان البرلمان التركي قد وافق على مذكرة تقدمت بها الرئاسة التركية من أجل إرسال قوات تركية إلى ليبيا، وإعطائها تفويض لمدة سنة قابلة للتجديد وذلك بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2020. [14]

%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-
/-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7.

رابط البيان:
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfB32iA5Ikx_7wEtJYMUFcO2dyr4cFMDLqRx1Tpwi5dVodGAw/viewform.

[11] " قائد مجلس عسكري في حكومة الوفاق ينفي لعنب بلدي وصول مقاتلين سوريين إلى ليبيا". موقع عنب بلدي. 28 كانون الأول/ديسمبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://www.enabbaladi.net/archives/351979 .

[12] منشور تم نشره بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، على صفحة "حكومة الوفاق الوطني". (آخر زيارة للرابط: 11 آذار/مارس 2020). https://www.facebook.com/LibyanGovernment/photos/a.509963192457125/2641007302686026/?type=3&theater.

[13] " تفاصيل إضافية حول شريط فيديو ظهر فيه مقاتل سوري تم أسره في ليبيا". سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 24 كانون الثاني/يناير 2020، (آخرزيارة للرابط: 9 آذار/مارس 2020). https://stj-sy.org/ar/%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b5%d9%8a%d9%84-%d8%a5%d8%b6%d8%a7%d9%81%d8%a9-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d8%b7-%d9%81%d9%8a%d8%af%d9%8a%d9%88-%d8%b8%d9%87%d8%b1-%d9%81%d9%8a%d9%87-%d9%85%d9%82%d8%a7/.

[14] " البرلمان التركي يصادق على مذكرة إرسال قوات إلى ليبيا". وكالة الأناضول التركية. 2 كانون الثاني/يناير 2020. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-/1690405.

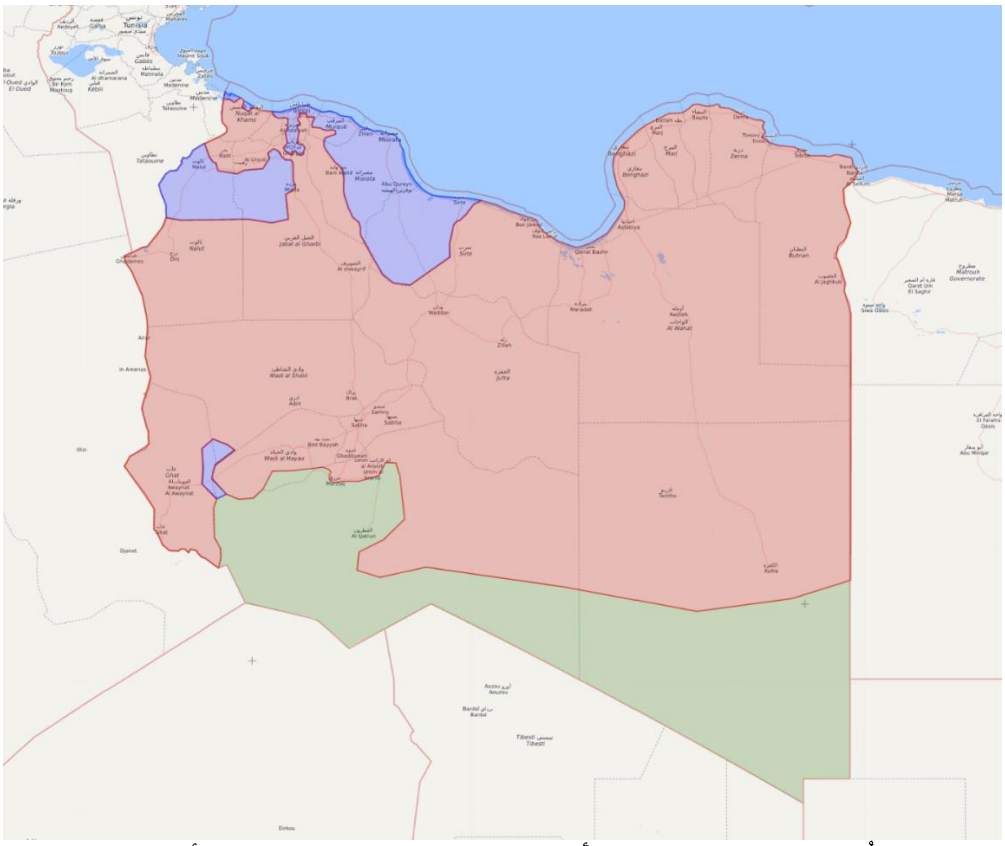

صورة رقم (1) - صورة تُظهر خارطة السيطرة من قبل أطراف النزاع على ليبيا بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، حيث تشير المناطق الحمراء إلى مناطق سيطرة "الجيش الوطني الليبي" بقيادة المشير خليفة حفتر، بينما تشير المناطق الزرقاء إلى مناطق سيطرة "حكومة الوفاق" بقيادة "فائز السراج".

3. منهجية التقرير:

قامت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة برصد ومتابعة أخبار نقل مقاتلين سوريين إلى ليبيا عن كثب منذ بداية انتشار الخبر على وسائل الإعلام، كما جمعت وحللّت عشرات المواد المكتوبة والمصورة التي نشرت على وسائل إعلامية عالمية وتركية وسورية محلية.

ولغرض هذا التقرير تحديداً، التقت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي وعبر الانترنت مع اثنا عشر مصدراً بشكل مباشر، ممن لديهم إطلاع ودراية بالموضوع، بينهم ثلاثة موظفين مدنيين؛ يعمل اثنان منهم ضمن الجيش الوطني المعارض (في مناصب إدارية) ويعمل الثالث ضمن "مؤسسة النفوس المدنية/السجل المدني" التي تديرها تركيا في شمال سوريا، كما تمّ الحديث مع خمسة مقاتلين ثلاثة منهم متواجدون في ليبيا حالياً واثنين منهما رفضا عرضاً بالذهاب إلى ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك تمّ الحديث مع ذوي مقاتلين اثنين قُتلا في ليبيا مؤخراً ومع عائلة مقاتل آخر مازال في ليبيا، إضافة إلى رجل مدني.

وقد جرت هذه المقابلات عبر تطبيقات الانترنت والهاتف أحياناً، وتمت على مراحل ولمرات عديدة مع نفس الأشخاص والشهود، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 10 كانون الثاني/يناير 2020 و28 شباط/فبراير 2020، باستثناء المقابلة التي أجريت بشكل شخصي مع أحد المدنيين في مدينة مارع بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2020، والمقابلة التي أجريت مع أحد المقاتلين بشكل شخصي أيضاً بتاريخ 10 شباط/فبراير 2020 في مدينة مارع أيضاً بريف حلب الشمالي.

4. الإطار القانوني لتواجد مقاتلين سوريين في ليبيا:

أ. تصنيف النزاع القائم في ليبيا:

إنَّ تصنيف النزاعات يُعدّ أمراً بالغ الأهمية لتحديد القانون الإنساني الدولي الواجب تطبيقه في سياقها، بيد أنَّه في حالة الحرب الليبية كان قد أدَّى تدخل القوى الأجنبية فيها كالقوات التركية والروسية والإماراتية إلى ضبابية في فهم هذا النزاع متعدد المستويات، ولكن ليس هناك بدٌّ من تصنيفه لمعرفة ما هو القانون المنطبق في هذه الحالة.

ولهذا الهدف يمكن قياس القضية الليبية على قضية "تاديتش لنجزم - Tadić" ما إذا كان هناك نزاعاً مسلحاً، أم مجرّد حالة من العنف، والفرق كبير بين المصطلحين، حيث يُقصد بتعبير "النزاع المسلح" الحالة التي يتم فيها اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة بين الدول أو اللجوء الطويل الأمد إلى القوة المسلحة بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة أو فيما بين هذه الجماعات داخل دولة ما. هذا يشبه إلى حد ما ما يحدث في ليبيا وبالتالي يمكننا اعتباره نزاعاً مسلحاً.[15]

أما العامل الثاني الذي يحدد القواعد الواجب تطبيقها، هو طابع النزاع بأن يكون دولي أو غير دولي. أولاً، إنَّ مجرّد دعم تركيا لليبيا لا يكفي لتصنيف الصراع على أنه دولي. وفي الواقع إنَّ انخراط دولة أجنبية في نزاع دولة ما بناء على دعوة من الدولة نفسها لا يجعل من النزاع دولياً.

من ناحية أخرى، فإنَّ الدعم المقدَّم للجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال حفتر، من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل أساسي، والذي يقتصر حالياً على الدعم المادي، لا يصل إلى الحدّ اللازم للاعتراف بأنَّ قوات الجيش الوطني الليبي تقاتل نيابة عن دولة الإمارات. وفي الواقع، تتباين الآراء حول الحدّ الأدنى من الدعم الذي ينبغي أن تقدّمه دولة ما لجهة فاعلة من غير الدول لتحويل النزاع المسلح غير الدولي إلى نزاع مسلح دولي، ولكن حتى إذا أخذنا بالآراء التي تأخذ بأقل المعايير، لايبدو أنها تنطبق على الأحداث الجارية في ليبيا وخاصة في ظل غياب القوات الإماراتية-على حد علمنا- من على الأراضي الليبية. وعليه، فإن الدعم الذي تقدمه تركيا للحكومة الليبية أو ذلك الذي تقدمه روسيا ومصر للجيش الوطني الليبي لا يكفي لتحويل الصراع في ليبيا إلى صراع دولي.[16] وبذلك نرى أنَّ الصراع الدائر في ليبيا تنطبق عليه صفات النزاع المسلح غير الدولي، في الوقت الراهن على الأقل.

ب. وضع المقاتلين المشاركين في الأعمال العدائية في سياق النزاعات المسلّحة غير الدولية:

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية المقاتلين المشاركين في الأعمال العدائية بدرجات متفاوتة تبعاً لتوصيف النزاع. ورغم أنَّ "وضع المقاتل" يمنح عادةً للذين يشاركون في النزاعات المسلحة الدولية فقط إلا أنّه يمكن لأولئك المشاركين في النزاعات غير الدولية أيضاً الاستفادة من مزايا هذا الوضع في حالات معينة. ومن ناحية أخرى، فإنَّ التوصيف المحتمل للمقاتلين السوريين كمرتزقة من شأنه أن يُقلل من حجم الحماية التي يمكنهم المطالبة بها.

---

[15] "النزاعات المسلحة غير الدولية في ليبيا"، أكاديمية RULAC جنيف،(آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020) http://www.rulac.org/browse/conflicts/non-international-armed-conflicts-in-libya#collapse3accord

[16] دابو أكاندي ، "تصنيف النزاعات المسلحة: مفاهيم قانونية ذات صلة في القانون الدولي وتصنيف النزاعات" ، تحرير: إليزابيث ويلمشيرست (أكسفورد ، المملكة المتحدة: قانون أكسفورد الدولي العام ، 2012) ، 115-80.

1. الأعمال العدائية في النزاعات المسلحة غير الدولية:

لقد أولى القائمون على صياغة القانون الإنساني الدولي بدايةً القدر الأكبر من الاهتمام لضبط النزاعات بين الدول، وكانت المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف خطوة كبيرة في مجال معالجة أمور النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي. تنص هذه المادة على أنَّ توفير الحماية للمقاتلين هو شيء أساسي والأهم من ذلك أنَّها تطالب بمعاملتهم جميعهم بإنسانية بغض النظر عن توصيفهم، فهي بالتالي تحظر القتل والتعذيب وتنادي بوجوب تقديم الرعاية للجرحى. وعلى الرغم من أنَّ ما نصت عليه هذه المادة محدود للغاية مقارنة مع الأحكام المطبقة في هذا الصدد في سياق النزاعات المسلحة الدولية، إلا أنه يشاد لها بأنها نصت على توفير الحد الأدنى من الحماية للمقاتلين وكذلك حاولت فرض الحد الأدنى من الالتزامات على الجماعات المسلحة. مايعني أنها تمثِّل الحد الأدنى من الحماية التي يمكن أن يتوق إليها المقاتلون السوريون المشاركون في الأعمال العدائية في ليبيا.

2. وضع المقاتل:

في النزاعات المسلحة الدولية تذهب حماية المقاتلين إلى أبعد من ذلك حيث ينص القانون الإنساني الدولي على أنَّه في أوقات هذه النزاعات يكون هناك صفتين أساسيتين للأشخاص هما المقاتل والمدني. وإنَّ المقاتلين في هذه النزاعات يعترف بهم القانون الدولي على أنَّهم مقاتلون شرعيون ويمنحهم ما يسمى بـ "وضع المقاتل" الذي يوفر لهم الحماية ويمنع الدولة-العدوة غالباً- من مقاضاتهم على قتل جنودها في زمن الحرب. إذ يمكن للدولة أن تلاحق جنود العدو فقط على جرائم الحرب، المتمثلة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، مثل القتل المتعمد للمدنيين. كما أنَّ "وضع المقاتل"، يمنح الجندي العدو الحق في أن يصبح أسير حرب في حال تم اعتقاله ويعاد إلى بلده الأم عند انتهاء الأعمال العدائية. وعلى العكس من ذلك، فإنَّ المقاتل الغير شرعي لا يستفيد من هذه الحماية ويمكن أن يخضع لملاحقات قضائية محلية على الجرائم العادية، مثل القتل، بموجب القانون المحلي.

يرى معظم الباحثين أنّ صفة المقاتل الشرعي لا تنطبق على المشاركين في النزاعات المسلحة غير الدولية حتى أنهم اعتبروها مناقضة لهذا السياق. واستناداً إلى المعايير القياسية للمشاركة في الأعمال العدائية قدَّم بعض الباحثين تعريفاً لحالة قالوا أنه يمكن تطبيق "وضع المقاتل" على المشاركين بالنزاعات المسلحة غير الدولية فيها وهي:

> يمكن لمقاتلي الجهة الفاعلة غير الحكومية الحصول على امتياز "وضع المقاتل"
>
> في حال كانوا مستوفين لشروط المشاركة في عمليات القتال المشروعة وهي:
>
> وجود هيكل قيادي وشعار ثابت، وأسلحة مفتوحة، وامتثال عام لقوانين الحرب وأعرافها.[17]

ورغم أنَّ هذا الاقتراح يبدو منطقياً وقابلاً للتطبيق إلا أنَّه إذا تم إسقاطه على حالة السوريين الذين يقاتلون إلى جانب الحكومة الليبية فسنرى أنهم يحتاجون لاستيفاء عناصر وشروطاً أكثر ليحصلوا على امتيازات "وضع المقاتل".

[17] ينس ديفيد أوهلين، "امتياز المقاتل في النزاعات غير المتكافئة متماثلة والسرية (مسودة)،" مجلة ييل للقانون الدولي، رقم 40 (2014): 337-93، (آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020) https://doi.org/10.2139/ssrn.2473713.

وفي الحقيقة إنّ تطبيق شروط هذه الحالة في الواقع ليس أمراً سهلاً كما يبدو في الحالة النظرية فهناك أمور يمكن أن تطرأ على المشهد لا يعلم بها حتى المقاتلين أنفسهم. حيث أنَّ الأحداث السريعة التي تطرأ على النزاعات المسلحة يمكن أن تغيّر طابعها بسهولة وفجأة، لتحولها من دولية إلى غير دولية وبالعكس . في يوم واحد يمكن أن تدخل قوة أجنبية في نزاع مسلح غير غير دولي-بين قوات نظامية وجماعات مسلحة فقط- لتحوله إلى نزاع دولي وبذلك يكون المقاتل قد شارك في اليوم نفسه في نزاع مسلح غير دولي و نزاع مسلح دولي دون أن يعلم.

3. عملية تجنيد المقاتلين: مرتزقة أم لا ؟

هناك عامل من شأنه أن يؤثر على حماية المقاتلين المرسلين الى ليبيا ويضعفها، وهو توصيفهم كمرتزقة وفقاً للقانون الدولي. وبالنسبة للمقاتلين السوريين فإنَّ حصولهم على الحماية يتوقف على انطباق شروط ميزة "وضع المقاتل" عليهم، وعلى مدى إمكانية تطبيق أحكام النزاع المسلح دولي على نزاع مسلح غير دولي.

أ. إذا اعتبر المقاتل شرعياً:

إنَّ الموضوع الذي يسلط عليه تقريرنا هذا الضوء، هو موضوع إشكالي بشكل عام وخاصة عندما نأتي للحديث عن وضع الارتزاق حيث أنَّه قد ورد ذكره في القوانين على نطاق ضيّق جداً وإنَّ الشروط التي يجب أن تتوفر حتى يعتبر المقاتل مرتزقاً يصعب ضبطها وذكرها. إنَّ أول ذكر للمرتزقة جاء في البروتوكول الإضافي الأول للقانون الإنساني الدولي والذي يتناول مسائل النزاعات المسلحة الدولية حيث يقول:

> *1-* لا يحقّ للمرتزقة الذين يشاركون في نزاع مسلح غير دولي بوضع أسير الحرب، إذ لا وجود للحقّ في هذا الوضع في هذه النزاعات.

المرتزق هو أيّ شخص:

أ. يجرى تجنيده خصيصاً محلياً، أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح؛
ب. يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية؛
ت. يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛
ث. وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛
ج. ليس فرداً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع؛
ح. وليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة لسيت طرفاً في النزاع بوصفه فرداً في قواتها المسلحة

ونظراً لضيق نطاق هذا التعريف فإنَّه في الحقيقة نادراً ما ينطبق. وفي ظل وجود هذه الشروط الكثيرة لإثبات الارتزاق فإنه من السهل جداً على الدولة الراغبة بالاستعانة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وعلى هذه الشركات نفسها أن تتجنب عملية التصنيف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم الدول بدمج المقاتلين في قواتها المسلحة، وأن تبذل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جهدها لمنع المنتسبين لها من الذهاب إلى الخطوط الأمامية.

على الرغم من أنَّ الطرح السابق يبدو لوهلة غير ذي صلة بحالة المقاتلين السوريين في ليبيا بسبب كون النزاع غير دولياً كما يبدو، إلا أنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي الشروط التي ينبغي على المقاتلين في النزاعات المسلحة غير الدولية استيفائها للحصول على "وضع المقاتل" كأي مقاتل شرعي.

إنَّ مانصت عليه المواد المتعلقة بالنزاعات المسلحة غير الدولية في هذا الصدد، لا سيما في البروتوكول الثاني، لم يكن ذو فائدة إذ لم يضف شيئاً على الواقع. ونوافق اللجنة الدولية للصليب الأحمر برؤيتها بأنَّ الغياب المعتاد لـ "وضع المقاتل" في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية جعل من غير الضروري توصيف المرتزقة. لكن ومع ذلك، تذكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر المرتزقة في سياق عن النزاعات المسلحة غير الدولية في إشارة منها إلى حقيقة وجودهم على ما يبدو. لكن ما هو وضع المرتزق المقاتل في هذه النزاعات؟ يمكن للقارئ أن يجد الإجابة في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول والتي تقول:

> لا يحقّ للمرتزقة الذين يشاركون في نزاع مسلح غير دولي التمتع بوضع أسير الحرب،
>
> إذ لا وجود للحقّ في التمتع بهذا الوضع في هذه النزاعات.[18]

كما رأينا فإنَّ السؤال: هل المقاتل هو مرتزق أم لا؟ يطرح في حالة أراد المقاتل في النزاعات المسلحة غير الدولية الحصول على "وضع المقاتل".

وإذا طرحنا هذا السؤال في سياق النظر في وضع المقاتلين السوريين في ليبيا فسوف نجد انطباق جميع معايير الإرتزاق عليهم حيث أنهم:

(أ) تم تجنيدهم للمشاركة في النزاع الدائر في ليبيا.
(ب) شاركوا مباشرة في الأعمال العدائية.
(د) كانوا قد وُعودوا برواتب أعلى بكثير من تلك التي وُعِد بها الجنود الليبيين والأتراك مقابل شغل مناصب مماثلة، وفقاً لمصادرنا.
(د) لم يكونوا مواطنين ولا مقيمين في تركيا ولا ليبيا.
(هـ) ليسوا أعضاء في القوات المسلحة التركية أو الليبية.
(ز) تم إرسالهم من قبل تركيا لدعم الحكومة الليبية والتي هي طرف في النزاع.

[18] Rule 108. Mercenaries. https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule108

إذا تم اعتبار المقاتلين السوريين مقاتلين شرعيين بعد كل ما سبق ذكره فهذا سيعزى إلى غياب الإشارة إلى المرتزقة في الأحكام المطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية ما سيخلق بالتالي تضارب بين القواعد المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. قد يجادل البعض بأنَّ باستطاعة المقاتلين في النزاعات المسلحة غير الدولية الحصول على "وضع المقاتل" حيث أنَّ المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول منطبقة فقط على النزاعات المسلحة الدولية وعليه فإنَّها لاتحرم المقاتل المشارك في النزاعات المسلحة غير الدولية من التمتع بـ "وضع المقاتل" إذ حتى ولو كان وضعه يستوفي شروط الإرتزاق يبقى باستطاعته المطالبة بالحصول على "وضع المقاتل" وعلى الامتيازات المرتبطة به بما فيها "وضع أسير الحرب". في حين أنَّ المقاتل في النزاعات المسلحة الدولية سوف يتم حرمانه من كلا الوضعين (المقاتل و أسير الحرب) في حال ثبتت عليه شروط الارتزاق.

ب. إذا اعتبر المقاتل غير شرعياً:

بحسب وجهة النظر التقليدية إنَّ المقاتل في النزاعات المسلحة غير الدولية ليس بإمكانه الإستفادة من "وضع المقاتل" والميزات المرتبطة بها إلا أنه لا يوجد حقيقة ملموسة تؤكد وصف من يشاركون في مثل هذه النزاعات بالمرتزقة وبالتالي لايزال بإمكانهم الاستفادة من الحماية التي تنص عليها المادة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف.

طابع النزاع	وضع المقاتل	تأثير الارتزاق على امتيازات وضع المقاتل وأسير الحرب	التأثير على المحاكمات المحلية المحتملة
دولي	مقاتل شرعي	ملغى	جرائم القانون العام فقط، بما فيها القتل
غير دولي	مقاتل غير شرعي	لا يوجد	جرائم القانون العام فقط، بما فيها القتل
	مقاتل شرعي	غير ملغى	انتهاكات القانون الدولي الإنساني فقط
	مقاتل شرعي	ملغى، وفقاً لما ورد في المادة 47 من البروتوكول الأول.	جرائم القانون العام فقط، بما فيها القتل

ملخص عن الحماية المتوفرة للمقاتلين وفقاً لـ "وضع المقاتل" وتأثير الارتزاق.

ت. المساءلة عن الانتهاكات المحتمل ارتكابها من قبل المقاتلون السوريون في ليبيا:

إن قتال السوريين في ليبيا من المحتمل أن ينطوي على انتهاكات من شأنها أن تعرّضهم لاتهامات بخرق الالتزامات المتضمنة في العديد من الصكوك القانونية.

1. القانون الإنساني الدولي:

عندما نأتي للحديث عن الواجبات المفروضة على المقاتلين فليس هناك حاجة لذكر ما هي طبيعة النزاع أو وضع المقاتل أو إن كان هناك احتمالية للارتزاق إذ لا تؤخذ هذه الأمور بعين الاعتبارفي هذا الصدد.

في النزاعات المسلحة غير الدولية، يلتزم المقاتلون بمجموعة محدودة من القواعد، ولا سيما المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف، والتي تقتصر على مطالبة الأطراف باحترام عدد من الالتزامات الإنسانية الأساسية، أهمها حظر أعمال العنف، بما فيها القتل كما هو موضح أعلاه. عندما أدرك واضعو السياسات عدم وجود التزامات كافية على المقاتلين سعوا إلى وضع المزيد منها و توصلوا إلى البروتوكول الإضافي الثاني الذي انطوى على التزامات جديدة - لكنها لا تزال قاصرة- كوجوب حماية المدنيين والمرضى والجرحى وقد تمّ اعتماده عام 1977.

2. القانون الجنائي الليبي:

وعندما يتعلق الأمر بالمساءلة عن الانتهاكات التي يمكن أن يرتكبها المقاتلون السوريون في ليبيا في ظروف كونهم مرتزقة، فإن الأولوية هنا تأتي لتطبيق القانون الليبي.

وعلى الرغم من أنَّ القضية قيد الدراسة تتعلق بوجود مقاتلين سوريين يدعمون الحكومة في ليبيا، لكن النقاش يثير افتراضاً آخراً بأن تكون حكومة الوفاق الوطني تقوم بتوظيف مرتزقة. وفي هذه الحالة يكون للدولة الليبية الحق في محاكمة هؤلاء المرتزقة، وهناك عاملان يحددان مدى إمكانية محاسبتهم مع الأخذ بعين الاعتبار نوع الجرائم التي يمكن اتهامهم بها وهما:

- كون المقاتل شرعياً أم لا.
- في حال كان شرعياً، يعتمد تمتعه بامتياز "وضع المقاتل" على نتيجة توصيفه كمرتزق أم لا.

3. القانون الدولي لحقوق الإنسان:

على الرغم من أنَّ الباحثين يدعون إلى الزام الجهات الفاعلة من غير الدول بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي تصادق عليه الدول من خلال التوقيع على المعاهدات، إلا أنه لا توجد حالياً سوى سبل قليلة تسمح بفرض احترام هذه الأحكام على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

4. القانون الجنائي الدولي:

يبدو أنَّ مجال القانون الجنائي هو الأكثر قدرة على احتواء واقع الصراعات الحديثة. حيث ينص نظام روما الأساسي- الذي يمتنع عن تضييق نطاق تطبيقه على فئات محددة من الأفراد- على أنه يمكن اعتبار الانتهاكات التي ترتكب من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، جرائم ضد الإنسانية طالما كانت هذه الجماعات على درجة من التنظيم، وذلك بموجب المادة 7(2)(أ) من نظام روما الأساسي.

إذاً ماذا ستكون عواقب الانتهاكات في ليبيا على المسؤولين الأتراك والليبيين وعلى مرتكبيها من المقاتلين السوريين الذين يخضعون لإمرتهم؟. في بيان نشر بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 ، أشار مكتب المدعية العامة إلى أنَّه كان قد أوكل إليها التحقيق في الوضع الليبي من قبل مجلس الأمن الدولي بموجب قرار الإحالة رقم 1970 الصادر عام 2011 ، مؤكدة أنه قد تمّ تمديد ولايتها لتشمل في تحقيقاتها الانتهاكات التي ترتكب حاليا[19].

إنَّ اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أصبح محدوداً بعد النص على الفقرة 6 من منطوق القرار، والتي تسببت في ضجة كبيرة عندما أدرجت لأول مرة في قرار مجلس الأمن رقم 1593 الصادر في 31 آذار/مارس 2005 في سياق إحالة الوضع في السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية.

تنص الفقرة 6 من منطوق القرار على أنه:

> يقرر أنَّ الرعايا، أو المسؤولين الحاليين أو السابقين، أو الأفراد القادمين من دولة خارج الجماهيرية العربية الليبية وليست طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يخضعون للولاية القضائية الحصرية لتلك الدولة في جميع ما يُزعم وقوعه من تصرفات أو أعمال تقصير ناجمة عن العمليات التي ينشئها أو يأذن بها مجلس الأمن في الجماهيرية العربية الليبية أو تكون متصلة بها، ما لم تتنازل الدولة صراحة عن تلك الولاية القضائية الحصرية؛

منذ لحظة إدراج الفقرة 6 في منطوق القرار 1593 (2005)، أعرب عدد من البلدان عن اعتراضهم على بند تضمنته الفقرة قام بالحدّ من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وذلك بتشكيكه في شرعيتها وإرثها، حينئذ سارعت كل من فرنسا والفلبين وتنزانيا والأرجنتين والبرازيل إلى إصدار تعليقات شككت في صحة هذا البند وعبرت عن استيائها من نتائجه التي تتمثل في التطبيق الفعلي لمبدأ العدالة الانتقائية، من أجل استبعاد قوات حفظ السلام والأفراد المرتبطين بها من نطاق المحكمة. هذا الحكم أربك أيضاً علماء القانون، الذين حاولوا التفكر والبحث في معناه وإرثه وشرعيته، واحتجوا بأنَّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يمتلك الصلاحية للحد من نظام روما الأساسي، وبالتالي شككوا في شرعية هذا البند، وأتوا باستنتاجات عدة تقول إحداها: "من المستبعد للغاية أن يتم رفع أي قضايا ضد الموظفين المشار إليهم في الفقرة 6 من المنطوق."[20] وجاء الرد الحاسم على ردات الفعل تلك من مكتب المدعي العام من خلال بيان قال فيه: "لدينا تفويض [...] بالتحقيق في الجرائم المزعومة التي ارتكبت من قبل جميع الجهات الفاعلة" ، وهذا يشير إلى أنَّ هذا البند باطل ولاغ وليس له أثر قانوني. وفي نهاية المطاف ، فإنَّ قرار المحكمة الذي تمّ اللجوء إليه للبت في الأمر هو الذي سيحسم المعنى الغامض للحكم ولبيان مكتب المدعي العام على حد سواء.

من الصعب التكهن بعواقب القرار الذي سوف يصدر عن المحكمة في حال اعتبرت الفقرة 6 من المنطوق غير قانونية. لكن في حال تمّ اعتماد ما أفاد به مكتب المدعي العام، بأنَّ الفقرة 6 من المنطوق يجب أن يتم تجاهلها

[19] بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، فيما يتعلق بتصاعد العنف في طرابلس وحولها، ليبيا،(آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020) https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=190416-otp-stat-libya

[20] روبرت كرير، "السودان، القرار 1593، والعدالة الجنائية الدولية"، مجلة ليدن للقانون الدولي رقم 19، العدد 1 (2006): 195-222.

ببساطة من قبل المحكمة، وأنه سيتولى التحقيق في ادعاءات الجرائم من قبل جميع الجهات الفاعلة، فستكون نتيجة ذلك أن تتم محاسبة المسؤولين الأتراك والمقاتلين السوريين الخاضعين لإمرتهم عن الانتهاكات التي ارتكبوها، وذلك من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وبخلاف ذلك، إذا كان للمحكمة أن تقر بمشروعية الفقرة 6 من المنطوق، فسيستطيع المسؤولين الأتراك الاستفادة منها لتجنب المحاكمة بينما لن يتمكن المقاتلين السوريين من ذلك حيث أنَّ هناك عائقاً آخراً سيمنعهم من التملّص من المحاكمة. وفي الواقع إنَّ الأشخاص المذكورين في الفقرة 6 يقصد بهم فقط من يتمتع بصفة رسمية كمسؤولي الجيش التركي وجنوده وحتى الجنود المدمجين فيه وعليه فهي لا تشمل المقاتلين السوريين حيث أنهم لا يُعتَبَرون حتى أنهم مُدمَجين في الجيش التركي وبذلك فهم لا يستطيعون المطالبة بالاستفادة من الفقرة 6 وبالتالي فهم عرضة للخضوع للتحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

ث. بالنسبة للبلدان التي تقوم بتجنيد المرتزقة:

1. بالنسبة لليبيا:

تقتصر المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول على ذكر تبعات توصيف المقاتل كمرتزق، لكنها لا تعتبر الارتزاق جريمة، ولا تتناول حالة الدول التي تستعين بخدمات المرتزقة.

بيد أنَّ ليبيا طرف في صكين يحظران الارتزاق. ففي عام 2005، انضمت إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على أعمال المرتزقة في أفريقيا، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1977، وتعرّف الشخص المرتزق في المادة 1 منها بالقول:

المرتزق هو أي شخص:

(أ) يجند خصيصاً، محلياً أو في الخارج، للقتال في نزاع مسلح.
(ب)يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية؛
(ت) يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛
(ث) وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛
(ج) ليس فرداً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع؛
(ح) وليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة لسيت طرفاً في النزاع بوصفه فرداً في قواتها المسلحة

كما انضمت ليبيا في عام 2000 إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، والتي تُجرَم تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تدريبهم أو تمويلهم.[21] وهي تنص تحديداً على:

المادة 5

[21] الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، التي اعتمدها قرار الجمعية العامة 34/44 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1989 وفتح باب التوقيع والتصديق عليها، (آخر زيارة للرابط:28 نيسان/ابريل 2020).
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-6&chapter=18&clang=_en

لا يجوز للدول الأطراف تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم، وعليها أن تقوم، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، بحظر هذه الأنشطة.

المادة 6

تتعاون الدول الأطراف على منع الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، ولا سيما بالقيام بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليا، كل في اقليمها، لمنع التحضير لارتكاب تلك الجرائم داخل اقاليمها او خارجها، بما في ذلك حظر الأنشطة غير المشروعة التي يمارسها الأشخاص والجماعات والمنظمات للتشجيع على ارتكاب هذه الجرائم أو التحريض على ارتكابها أو تنظيمها او الاشتراك في ارتكابها.

(ب) تنسيق اتخاذ التدابير الادارية وغيرها من التدابير، حسب الاقتضاء، لمنع ارتكاب هذه الجرائم.

إنَّ خرق ليبيا للاتفاقية التي هي طرف فيها، يمكن أن يفتح أيضاً سبلاً للنزاعات المحتملة.

2. المسؤولية الواقعة على تركيا وليبيا:

يمكن أن يصبح استخدام المرتزقة في ليبيا مدعاة للقلق بالنسبة لتركيا. ففي الواقع ، يبدو أنَّ هناك اتجاهاً يشير إلى أنه يمكن تحميل الدول مسؤولية الضلوع في فعل غير مشروع دولياً قامت به جماعة مسلحة من غير الدول عملاً بسياستها. وعلى الرغم من أن هذه الأسئلة لا تتعدى البعد النظري في الوقت الحالي وتعتمد على مقالات لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، لكن في حال أصبح هذا الاتجاه قاعدة ثابتة، فهناك الكثير من الدول التي ستتحمل مسؤولية الأفعال غير المشروعة التي قامت بها الجهات الفاعلة من غير الدول التي كانت قد اعتمدت عليها أنشطتها العسكرية، ومن هذه الدول روسيا والولايات المتحدة والصين. وفي حال قام المقاتلون السوريون الذين جندتهم تركيا للقتال في ليبيا بارتكاب مثل هذه الأفعال غير المشروعة دولياً ، فيمكن أن يُحمّلوا بالمثل المسؤولية عن التواطؤ في ارتكاب هذه الأفعال بموجب القانون الدولي.[22]

5. كيف تتم عمليات تجنيد المقاتلين في سوريا من أجل إرسالهم إلى ليبيا؟

تؤكد المعلومات والشهادات التي جمعتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أن عمليات تجنيد مقاتلين لنقلهم إلى ليبيا تطال عسكريين ومقاتلين منضوون حالياً في فصائل "الجيش الوطني السوري" المعارض، إضافة إلى أنّها تطال أيضاً مدنيين لم يسبق لهم أن حملوا السلاح، كما أن هناك عدداً من المقاتلين السابقين الذين تركوا العمل العسكري قد تلقوا عروضاً للقتال في ليبيا أيضاً.

[22] ريتشارد ماكنزي غراي سكوت، "مسؤولية الدولة عن التواطؤ في الأفعال غير المشروعة دولياً التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير الحكومية"، مجلة قانون النزاع والأمن 24، رقم 2 (2019): 373-407.

كما وتنوه سوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى وجود عمليات تجنيد للأطفال (دون سنّ الثامنة عشر) ماتزال مستمرة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

أ. طرق التجنيد:

رصد الباحثون الميدانيون لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمتوزعون في مناطق "درع الفرات" و "غصن الزيتون" و "نبع السلام" الخاضعة للسيطرة التركية عمليات التجنيد التي يقوم بها فصائل من الجيش الوطني السوري، كما تحدثوا إلى العديد من الأهالي وشهود العيان وخلصوا إلى الاستنتاجات التالية:

- يتم تجنيد المقاتلين المنضوين ضمن صفوف الجيش الوطني المعارض **بشكل تطوعي**، أي أن المقاتل الراغب بالذهاب للقتال في ليبيا يقوم بتسجيل اسمه لدى المسؤول العسكري المكلف بالأمر، وتتم هذه العملية في معظم الحالات في مقر عسكري في مدينة مارع لدى شخص يدعى "**ح.خيرية**" وهناك مسؤولون آخرون أيضاً -لم تتمكن سوريون من جمع شهادات حوالهم- وبعد تسجيل الاسم ينتظر المقاتل الموافقة على طلبه ليتم بعدها البدء بإجراءات عملية نقله إلى ليبيا.

- فيما يتعلق بتجنيد المدنيين (الذين لم ينخرطوا بالنزاع في سوريا كمسلّحين)، يقوم الشخص المدني الراغب بالذهاب للقتال في ليبيا بالتوجه إلى مقر أي فصيل يرغب بالانتساب إليه في عموم مناطق "درع الفرات" و "غصن الزيتون" و "نبع السلام"، وبعد انتسابه للفصيل يقوم بتقديم الطلب للقتال في ليبيا على غرار باقي المقاتلين.

- حول عمليات تجنيد الأطفال، فقد رصد الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمتواجد في منطقة "درع الفرات"، أن عملية تجنيد الأطفال تكون بموافقة من ذوي الطفل وقبولهم وذلك بدافع الحصول على المردود المادي، ويتم استصدار بطاقات تعريفية للأطفال تحمل معلومات مغلوطة (مزورة) مثل العمر والاسم، حيث يتم تسجيل الطفل باسم شقيقه الأكبر منه أو يتم التلاعب بتاريخ ميلاد الطفل.

- وحول الإجراءات المتبعة لتسجيل المقاتلين، قال الشاهد الأول/ وهو أحد الموظفين الذين يعملون مع الفيلق الأول التابع للجيش الوطني السوري المعارض، إنهم يقدمون عقوداً للمقاتلين مدتها 3 أشهر فقط قابلة للتجديد، ويتطلب التسجيل وجود بطاقة تعريف/هوية شخصية دون اشتراط جهة إصدار محددة، حيث يتم قبول الهوية الصادرة عن النظام السوري/الحكومة السورية والصادرة عن المجالس المحلية الحالية التي أنشأتها الحكومة التركية ويقبل أيضاً الهوية العسكرية للمقاتل والتي تصدر عن قيادة الجيش الوطني السوري المعارض.

وأوضح الموظف/الشاهد الأول أن عمله يقتصر على تسجيل البيانات الأساسية للمقاتل أو الشخص المدني الراغب بالذهاب إلى ليبيا، ومن ثم يتم طلب الأشخاص غير المقاتلين لفحص اللياقة البدنية والخبرات العسكرية، ومن ثم يتم نقل المقبولين إلى داخل الأراضي التركية حيث تم هناك توقيع العقود معهم وإتمام إجراءات السفر.

ب.الميزات والرواتب:

تحدثت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مع سبعة أشخاص ثلاثة منهم مقاتلون متواجدون حالياً في ليبيا واثنان منهم تلقوا عروضاً للذهاب إلى ليبيا ورفضوها ومقاتل ينتظر الموافقة على طلبه الذهاب، إضافة إلى موظف يعمل مع اللفيلق الأول التابع للجيش الوطني السوري المعارض، وذلك عبر الانترنت ولمرات عدة خلال الفترة الواقعة بين 21 كانون الثاني/يناير 2020 و12 شباط/فبراير 2020.

وقال الشاهد الأول/الموظف إن المغريات المقدمة للمقاتلين كبيرة جداً وقد شملت راتباً شهرياً يتراوح بين 2000 إلى 3000 دولار أمريكي تبعاً للإختصاص العسكري، كما أن الرواتب المخصصة للعناصر ذوي الخبرة بالحرب في المناطق المفتوحة وحرب الشوارع تفوق ذلك بكثير، وهناك أيضاً تعويض بحالة موت المقاتل يتم تسليمه لعائلته ويبدأ من 50 ألف دولار أمريكي إضافة إلى حصول أفراد العائلة من درج القرابة الأولى على الجنسية التركية، أما التعويض عن الإصابة يبلغ 35 ألف دولار أمريكي إن كانت "العلة" دائمة ويكون المبلغ أقل بحال كانت الإصابات آنية.

وقال مقاتل/ الشاهد الثاني والذي ينمتي لفصيل السلطان مراد، والمتواجد في ليبيا حالياً، إنه تلقى راتباً وقدره 2000 دولار أمريكي في أوائل شهر شباط/فبراير 2020، لقاء شهر قضاه في ليبيا ونفذ فيه مهمات عسكرية لم يكشف عنها.

كما قال مقاتل/الشاهد الثالث من فصيل السلطان مراد ومتواجد في ليبيا أيضاً، قال إنه قام بالتنسيق مع شخص اسمه "**ح.خيرية**" من أجل القدوم إلى ليبيا، حيث تم الاتفاق مع الأخير حول كافة الأمور المالية والإدارية كما أن "ح.خيرية" متواجد معهم في ليبيا ومسؤول عنهم. وقال المقاتل أنه جاء إلى ليبيا مع دفعة مقاتلين وكان معهم أشخاص مدنيون تم تجنيدهم مؤخراً، وكان معهم سلاح فردي فقط، وفي ليبيا تم تزويدهم بالذخيرة والعتاد والآليات بعد أن تم توزيعهم على محاور الاشتباك.

وحول سبب قبوله بالقدوم إلى ليبيا قال المقاتل/الشاهد الثالث :

"نحن مرتزقة بجميع الأحوال، الفرق أننا في سوريا مرتزقة بالمجان وهنا مرتزقة بالدولار، نستطيع تأمين حياتنا بعد فترة، لست نادماً."

من جهة أخرى، تحدث الباحثون الميدانيون لدى سوريون من أجل الحقيقة إلى مقاتلين اثنين تلقيا عروضاً من أجل الذهاب إلى ليبيا ولكنهما رفضا الذهاب، وقدم أحدهما معلومات حول ما تعرض له هناك عدد من أصدقائه.

من جانبه، قال مقاتل سابق/الشاهد الرابع في الجيش الحر/المعارضة السورية المسلحة في منطقة القلمون، وقد ترك العمل العسكري بعد أن تم تهجيره إلى إدلب وانتقل للعمل في مطعم هناك:

"لقد جاء إليّ شخص اسمه (ض.هاجر) وهو الآن قائد مجموعة في السلطان مراد، عرض عليي الذهاب إلى ليبيا والعمل ضمن اختصاصي كرامي صواريخ م.د، ووعدني بأن عملي سيكون ضمن القاعدة التركية ولن أشارك بأي مواجهات عسكرية مباشرة على الأرض، وقال إني سوف أحصل على راتب 2000 دولار شهرياً

إضافة إلى الجنسية التركية وذلك بموجب عقد عمل مدته شهرين فقط، ولكنني رفضت العرض لسبب بسيط هو أنني كنت قد انشققت عن جيش النظام كي لا أكون مرتزقاً لأحد، ولم أنخرط مع أي فصيل كي لا أكون مرتزقة لأحد، فكيف لي أن أقبل بعرض كهذا وأذهب لأقاتل في ليبيا ؟"

وفي الجهة المقابلة، ينتظر المقاتل من الجبهة الشامية/ الشاهد الخامس والمقيم في مدينة عفرين صدور الموافقة على نقله إلى ليبيا للقتال هناك، حيث قال للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة في لقاء أجراه عبر الانترنت:

"لقد سجلت اسمي للذهاب إلى ليبيا لسبب بسيط، أنا مقاتل مع الجبهة الشامية منذ عامين والراتب العسكري ما زال يتناقص بشكل مستمر بدلاً من أن يزيد، وصل راتبي إلى 750 ليرة تركية فقط وأقبضه كل 40 يوم، وهذا المبلغ لا يكفي عائلتي أبداً، لقد فكرت ملياً بالأمر، أستطيع العودة بعد 3 أشهر بمبلغ 6000 دولار أمريكي وبحال أصبت هناك تعويض كبير وبحال قتلت هناك، أكون قد أمنت حياة عائلتي ومستقبلها ، فسوف يحصلون على جنسية تركية وتعويض مادي كبير يكفيهم لبدء حياة جديدة."

وأضاف الشاهد الخامس أنه قام بالتسجيل عبر توسط صديق له من فرقة "المعتصم بالله"، حيث ذهب إلى مدينة مارع وقام بالتسجيل هناك ومازال ينتظر قرار الموافقة.

وفي حادثة مشابهة، قام أحد الشبان المدنيين -نازح من ريف حماه الشرقي- ومقيم في مدينة عفرين بالانتساب إلى فصيل سليمان شاه/العمشات مؤخراً من أجل السفر إلى ليبيا وقد سافر بالفعل، حيث قالت والدته/ الشاهد السادس أن ابنها فُقد وانقطع اتصالها معه لشهر كامل قبل أن تتفاجئ أنه في ليبيا حسب ما أخبرها "أبو سراج" شقيق محمد الجاسم /أبو عمشة قائد فصيل السلطان سليمان شاه/العمشات، وروت الشاهدة للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة ما حدث معها قائلة:

"يعمل ابني في مغسل للسيارات في مدينة عفرين في حين أنا ووالده وشقيقه الصغير نقيم في مخيم أطمة شمالي إدلب، اعتدنا أن يزورنا عمر مرة كل أسبوع ولكنه غاب عنا شهراً كاملاً وكان قد أرسل لي رسالة أنه حصل على عمل خارج البلاد لعدة أشهر، توجهت أنا وابني الصغير من أجل البحث عنه وبنهاية المطاف أخبرونا أنه ذهب إلى بلدة شيخ الحديد، ذهبنا إلى هناك للسؤوال عنه وبعد ترجي العناصر لفترة طويلة سمحوا لنا بلقاء أبو سراج أخوه لأبو عمشة، وقال لي أبو سراج أن ابني ذهب إلى ليبيا ولا يستطيع أحد إعادته إلينا حتى ينتهي العقد، وأعطاني أبو سراج 50 دولار أمريكي وعرض علي الإقامة مجاناً في شيخ الحديد[23]."

[23] للمزيد حول أوضاع السكان الكرد في منطقة شيخ الحديد يرجى قراءة: " عفرين: شيخ الحديد: ترهيب وتضييق اقتصادي بحق السكان المحليين". سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 22 شباط/فبراير 2020. (آخر زيارة للرابط: 12 آذار/مارس 2020). https://stj-sy.org/ar/%d8%b9%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%86-%d8%b4%d9%8a%d8%ae-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%aa%d8%b1%d9%87%d9%8a%d8%a8-%d9%88%d8%aa%d8%b6%d9%8a%d9%8a%d9%82-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a/.

6. من هي الجهات التي تقف وراء عمليات تجنيد المقاتلين السوريين إلى ليبيا؟

أ. دور الحكومة التركية:

تؤكد التصريحات الرسمية التي صدرت عن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" ومسؤلون أتراك آخرين إضافة إلى عشرات التقارير الإعلامية ضلوع تركيا ومسؤوليتها بشكل مباشر عن عمليات نقل مقاتلين سوريين إلى ليبيا واستخدامهم كمرتزقة، كما كشفت شهادات مقاتلين وأشخاص التقتهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بعض التفاصيل عن دور تركيا. فقد كان الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" قد أكدّ في مقابلة مع قناة CNN Turk بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2020، وجود فرق محاربة أخرى، وهم ليسوا من عناصر الجيش التركي (في إشارة ضمنية إلى وجود مقاتلين من جنسيات أخرى) للقتال في ليبيا.[24]

وفي تاريخ 21 شباط/فبراير 2020، وفي تصريح للصحفيين، أكدّ الرئيس التركي "رجب طيب أرودغان" وجود "فرق سوريّة" إلى جانب الجيش التركي المتواجد في ليبيا والذي يقوم بمهام تدريبية (حسب أردوغان)، وأوضح أردوغان أنّ هذه الفرق السورية هي تابعة "للجيش الوطني السوري/المعارض".[25] وعاد أردوغان وأكدّ وجود مقاتلين من "الجيش الوطني السوري" في ليبيا، وذلك في خطاب أمام جماهير تركية بتاريخ 22 شباط/فبراير 2020، في مدينة إزمير التركية.[26]

بحسب أحد المصادر العاملة في معبر جرابلس الحدودي، فإن الحكومة التركية تعاقدت مع عدد من الشركات التي تقدم خدمات أمنية، منها شركة "صادات" وشركة "أبناء الأمة"، حيث تعاقدت الشركات مع وزارة الدفاع التركية وقامت بمهمة تجنيد المقاتلين من/أو تحت مظلة الجيش الوطني السوري بالنتسيق المباشر مع وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية المؤقتة، وتولت الشركات مهمة فحص المقاتلين وإعداد الوثائق الرسمية الخاصة بهم والتي تخولهم من دخول الأراضي التركية ومغادرتها إلى ليبيا بشكل قانوني، كما نظمت عقود عمل للمقاتلين تتراوح مدتها بين 3 إلى 6 أشهر.

وحول ذلك، تحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى موظف في معبر جرابلس الحدودي مع تركيا الذي تديره "الفرقة التاسعة"[27] وقال الشاهد السابع للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة حول ما اطلع عليه بحكم طبيعة عمله:

---

[24] رابط المقابلة الرئيسية: "Erdoğan'dan Libya açıklaması: Askerlerimiz peyderpey şu anda giriyor". CNN Turk. 5 كانون الثاني/يناير 2020. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://www.cnnturk.com/turkiye/cumhurbaskani-erdogandan-libya-aciklamasi.
للاستماع إلى مقطع تأكيد وجود مقاتلين آخرين من غير القوات العسكرية التركية: " Cumhurbaşkanı Erdoğan: Türk askeri peyderpey Libya'ya gidiyor". 7 كانون الثاني/يناير 2020. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://www.youtube.com/watch?v=LwHdCTz1hW4.
الاقتباس الحرفي (Muharip güç olarak orada farklı ekiplerimiz olacak bunlar bizim askerlerimiz içinden değil).

[25] المصدر الرئيسي: "Rusya Devlet Başkanı Putin ile İdlib'deki tüm gelişmeleri ele alacağız". موقع الرئاسة التركية. 21 شباط/فبراير 2020. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://www.tccb.gov.tr/haberler/410/116749/-rusya-devlet-baskani-putin-ile-idlib-deki-tum-gelismeleri-ele-alacagiz-.

[26] المصدر: "Erdoğan, "LİBYA'DA BİR KAÇ TANE ŞEHİDİMİZ VAR" dedi! Sosyal Medyada Büyük Tepki Çekti"!. 22 شباط/فبراير 2020. (آخر زيارة للرابط: 10 آذار/مارس 2020). https://www.youtube.com/watch?v=wleABNh258M .

[27] تتبع الفرقة التاسعة/ قوات خاصة للواء 143 المنضوي ضمن الفيلق الأول في الجيش الوطني السوري المعارض.

"أن المقاتلين الذين حصلوا على موافقة للذهاب إلى ليبيا واجتازوا الفحص الطبي، يتم تجميعهم في معبر حور كلس العسكري، وهناك يتم نقلهم عبر باصات مخصصة إلى داخل الأراضي التركية حيث تشرف على عملية النقل واستصدار الأوراق اللازمة وكافة ما يتعلق بهم شركات أمنية تركية متعاقدة مع وزارة الدفاع التركية، يتم بداية إصدار بطاقة كملك[28] لكل مقاتل ومن ثم تقدم الشركات للمقاتلين عقود عمل لقاء خدمات محددة، وتتبع إجراءات معينة في تسجيل المقاتلين تتضمن حفظ بصمة الأصابع وبصمة العين والاحتفاظ بعينة من الحمض النووي للمقاتل، إضافة إلى إصدار بطاقة تعريف خاصة بكل مقاتل تبقى معه خلال تواجده في ليبيا كوثيقة تعريف عن نفسه."

وأكد الشاهد أن هذه الاجراءات كلها تتم بالتنسيق المباشر مع الجيش التركي وتستغرق نحو 3 إلى 4 أيام فقط لاتمامها، من ثم يتم نقل المقاتلين إلى ليبيا.

وحاولت سوريون من أجل الحقيقة الحصول على تفاصيل إضافية حول الأمر ولكن لم تتمكن من الوصول إلى معلومات إضافية حيث أنه وفقاً للمصادر، فإن معرفة هذه التفاصيل يقتصر على قادة الصف الأول في الجيش الوطني المعارض وغرفة العمليات التركية المشتركة.

ومن جانبه، تحدث مقاتل من فصيل الجبهة الشامية/الشاهد الثامن، إلى الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة عن بعض التحضيرات التي تسبق السفر إلى ليبيا -حيث أنه كان يتجهز مع أصدقائه للذهاب إلى ليبيا-، وتم استصدار أوراق سفر لعدد من رفاقه المقاتلين على أنهم أتراك لا سوريين، وقال المقاتل:

"لقد قمت بتسجيل اسمي لدى المنسق المسؤول من فصيل السلطان مراد واسمه أبو صطيف، وقام 5 من أصدقائي بالذهاب إلى ليبيا في الدفعة التي سبقت موعد سفري، حيث كان من المفترض أن ألحق بهم سريعاً، لكنني تريثت حتى أفهم منهم طبيعة الوضع هناك، قال أصدقائي إنهم تفاجئوا جداً بالواقع هناك فهو على خلاف تم إخبارهم به، بداية في تركيا تم إنزالهم في فندق لحين استخراج أوراق ثبوتية تركية لهم، أي تم إخراجهم من تركيا على أنهم أتراك لا سوريين، ثم تم نقلهم بالطائرة ولكن تم نقل مجموعات أخرى بالباخرة، وقال لي أصدقائي إنهم انصدموا أنه تم فرزهم إلى مواقع ومحاور الجبهات دون دعم لوجستي ولم يستطيعوا تميز العدو من الصديق ومن أين يتلقون الرصاص، إضافة إلى ذلك كان قد وعدهم بالحصول على راتب شهري 3000 دولار ولكن الراتب الحقيقي كان 1200 دولار فقط، إضافة إلى ذلك يوجد صعوبة بالغة في إعادة الجريح أو المصاب إلى سوريا."

وتابع الشاهد الثامن:

"حسب المعلومات التي تردنا، لقد وصل إلى ليبيا 4000 مقاتل سوري وكانت السلطات الركية طلبت من الفصائل إرسال 10 آلاف مقاتل، ألغيت الفكرة بالذهاب بعد معرفتي بهذا الوضع، لاحظت أن عدداً كبيراً من الشبان الذين ذهبوا إلى ليبيا كان دافعهم الفقر والمكاسب المادية كما أنهم ليسوا متزوجين وليس لديهم عوائل هنا أعتقد أن هذا شجعهم على الذهاب."

أيضاً أفاد عدد من الشهود المقاتلين بأن هناك معلومات متداولة شبه مؤكدة تقول بأن الفصيل الذي يقوم بتجنيد/إرسال/تأمين مجموعة مقاتلين يتروح عدد عناصرها بين 20 إلى 30 مقاتل، فإن الفصيل يلتقى مبلغ 12

[28] بطاقة الحماية المؤقتة التي تمنحها تركيا عادة للاجئين السوريين فقط.

ألف دولار أمريكي لقاء ذلك من الحكومة التركية، ويأتي هذا المبلغ بشكل منفصل عن الدعم أو المخصصات الشهرية للفصيل، وبحسب بعض المقاتلين فإن الفصائل تتسابق فيما بينها لتسجيل أكبر قدر من المقاتلين الأمر الذي أضر بالمقاتلين أنفسهم وأطال من مدة موعد القبول والسفر كما تسبب بخفض الرواتب الشهرية التي كانوا قد وعدوا بها.

ب. دور الفصائل والجهات السورية:

بحسب الشهادات التي جمعتها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والتي سيتم عرضها تباعاً في هذا التقرير، فإن فرقة "السلطان مراد" و "لواء المعتصم" و "لواء السلطان سليمان شاه/العمشات" هي الفصائل المسؤولة بشكل مباشر عن تجنيد الشبان والأطفال، حيث تقوم هذه الفصائل بتسجيل أي شخص يرغب بالذهاب للقتال في ليبيا سواء كان مدنياً أو عسكرياً، وسواء كان مقاتلاً ضمن صفوفها أو ضمن فصائل أخرى، كما وتنسق الفصائل الثلاثة عملية نقل المقاتلين من سوريا إلى تركيا عبر التنسيق مع شركات أمنية تعمل تحت إشراف الجيش التركي وتؤمن هذه الشركات نقل المقاتلين لاحقاً إلى ليبيا.

وتحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع موظف/ الشاهد الأول الذي يعمل مع الفيلق الأول التابع للجيش الوطني السوري المعارض، وذلك عبر الانترنت ولمرات عدة خلال الفترة الواقعة بين 21 كانون الثاني/يناير 2020 و12 شباط/فبراير 2020.

وقال الشاهد الأول إن هناك ثلاثة فصائل ترسل مقاتلين إلى ليبيا بشكل أساسي وهي "لواء السلطان سليمان شاه/العمشات" وفرقة "المعتصم بالله" وفرقة "السلطان مراد"، وأشار صوان أن هناك عناصر من فصائل أخرى مثل "الجبهة الشامية" و"فيلق المجد" و"جيش الإسلام" كانوا قد سجلوا أسمائهم للذهاب إلى ليبيا بالتنسيق مع فصيل "المعتصم بالله" وتحت قيادته.

صورة رقم (2) – شعارات الفصائل السورية المسلّحة - الأعلى من اليمين (لواء السلطان سليمان شاه – فرقة المعتصم – لواء السلطان مراد). الأسفل من اليمين (الجبهة الشامية – فيلق المجد – جيش الإسلام).

وأكد الشاهد الأول/الموظف في الذاتية أنه بحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2020، وبحسب القيود التي بإمكانه الإطلاع عليها فقط -علماً أن هناك العديد من مكاتب التسجيل المنتشرة في درع الفرات وغصن الزيتون- فقد بلغ عدد المقاتلين الذين غادروا بالفعل إلى تركيا 250 مقاتلاً، 200 منهم من "لواء سليمان شاه/العمشات" بعضهم من اللواء ذاته والبعض الآخر قد التحق به مؤخراً بهدف السفر إلى ليبيا، و 50 من "فرقة المعتصم بالله"، في حين أن عدد المقاتلين الراغبين بالذهاب إلى ليبيا وتم تسجيل أسمائهم بلغ أكثر من 700 مقاتل من مختلف الفصائل.

ويقود المقاتلين المتواجدين في ليبيا بشكل مباشر ويتواجد معهم كل من؛ محمد الجاسم/أبو عمشة مسؤولاً عن "لواء السلطان سليمان شاه"، و"معتصم عباس" مسؤولاً عن "فرقة المعتصم بالله" وقد غادر إلى ليبيا بصفة مسؤول عسكري بمهمة استطلاع، إضافة إلى "فهيم عيسى" مسؤولاً عن "فرقة السلطان مراد". بحسب المصدر.

صورة رقم (3) - من اليمين إلى اليسار (معتصم عباس ومن ثم محمد الجاسم وفهيم عيسى).

ويضاف إلى ذلك إنضمام ضباط منشقين عن قوات الحكومة السورية تم منحهم الجنسية التركية مؤخراً لقاء ذهابهم إلى ليبيا بصفة مستشار عسكري.

وتحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الشاهد السابع وهو موظف في معبر جرابلس الحدودي مع تركيا الذي تديره "الفرقة التاسعة"[29] حيث قال للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة حول ما اطلع عليه بحكم طبيعة عمله:

"حسب المعلومات التي اطلعت عليها، فإنه وبتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2020 تم تجميع دفعة من المقاتلين والمدنيين الراغبين بالذهاب للقتال في ليبيا عند معبر حور كلس العسكري، وكان عددهم نحو 200 شخص، ينتمون إلى فصائل: المعتصم بالله والمنتصر بالله والسلطان مراد والفرقة التاسعة ولواء الشمال ولواء سليمان شاه/العمشات، وتم نقلهم من أنطاكيا إلى أنقرة عبر طائرة بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2020، وتم تجهيز الأوراق في أنقرة وتوجهوا إلى ليبيا لكن لا أعرف موعد الرحلة بالتحديد."

[29] تتبع الفرقة التاسعة/ قوات خاصة للواء 143 المنضوي ضمن الفيلق الأول في الجيش الوطني السوري المعارض.

وتابع:

"معظم الأشخاص الذين ذهبوا إلى ليبيا في هذه الدفعة هم من الفقراء أو من سكان المخيمات، نستطيع القول أنه يوجد مدني تم تجنيده مؤخراً مقابل كل 5 مقاتلين عسكريين من الفصائل، أي نحو 33 مدني انضموا لهذا الهدف مقابل 167 مقاتل عسكري، وتم تجنيد المدنيين هؤلاء عبر وسطاء بينهم وبين الفصائل."

لمحة عن الفصائل التي تترأس عمليات التجنيد والقتال في ليبيا:

ت. **لواء السلطان سليمان شاه/العمشات:** ينضوي "لواء السلطان سليمان شاه" تحت راية الفيلق الأول في "الجيش الوطني السوري" التابع للحكومة السورية المؤقتة والمدعوم من تركيا، ويقوده "محمد حسين الجاسم" الملقب بأبو عمشة، وينحدر أغلب مقاتلي الفصيل من القومية التركمانية التي أقامت في محافظة حماه، ويتداول اسم "العمشات" في وسائل الإعلام عند ذكر ممارسات الفصيل.

تأسس الفصيل أواخر عام 2011، تحت مسمى "لواء خط النار" في حماه، لمواجهة قوات الحكومة السورية وشارك الفصيل في عدة معارك ضدها، من ضمنها معركة فك الحصار عن أحياء حلب الشرقية التي قادتها هيئة تحرير الشام /جبهة النصرة سابقاً، ومن ثم انتقل نشاطه إلى أرياف حلب بالتنسيق مع القوات التركية.

وفي أوائل 2016 أعلن عن إعادة تسمية لواء خط النار بـ "لواء السلطان سليمان شاه" نسبة إلى الجد المؤسس للإمبراطورية العثمانية، ويرجع تسمية الفصيل بالعمشات إعلامياً نسبة إلى قائده أبو عمشة. وفي ذات العام 2016، شارك الفصيل إلى جانب قوات التركية وفصائل أخرى من الجيش الوطني السوري في عملية "درع الفرات" التي أطلقتها تركيا ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في ريف حلب الشمالي، ولاحقا في 2018 شارك إلى جانب الأتراك في عملية "غصن الزيتون" للسيطرة على منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية، وفي تشرين الثاني 2019 شارك إلى جانب الجيش التركي أيضاً في عملية "نبع السلام".

أظهر قائد الفصيل "أبو عمشة" في عدة مناسبات ولائه إلى تركيا والجيش التركي، وظهر في أحد المقاطع المصورة ينتقد قيام متظاهرين في محافظة إدلب بإحرق العلم التركي، وقال حينها "العلم التركي يا أخوة هو تاريخنا وتاريخ أجدادنا الذين قاتلوا وأسماء شهدائنا موجودين في تركيا عندما قاتلنا الاستعمار معاً، العلم التركي يمثل دماء الشهداء العرب والأتراك وبالأخص السوريين""

كما قام الفصيل في شهر نيسان 2019 بتخريج دفعة من المقاتلين بعد أن أقام لهم دورة عسكرية في ناحية شيخ الحديد في منطقة عفرين وحملت الكتيبة اسم "أحفاد أرطغرل" الذي يقول عنه الأتراك بأنه والد "سليمان شاه"، وحضر حفل الذي لوحظ فيه انتشار الأعلام التركية والموسيقى العثمانية، أعضاء في الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة المدعوم من تركيا.

وكباقي فصائل الجيش الوطني السوري ارتكب لواء "السلطان سليمان شاه" انتهاكات ممنهجة في منطقة عفرين ضد السكان الأصليين، حيث ساهم بإسكان عوائل نازحة/مهجرة في منازل السكان الأصليين الذين هربوا من العمليات العسكرية أثناء معركة "غصن الزيتون"، كما شارك باعتقال عشرات المواطنين وابتزازهم مقابل الحصول على الأموال واستولى على محصول الزيتون في ناحية شيخ الحديد.

كما واجه قائد الفصيل "أبو عمشة" اتهامات من شابة تدعى "إسراء خليل" قالت إنه قام باغتصابها مراراً وتكراراً تحت تهديد السلاح كما هدد -حسب إدعائها- بقتلها مع عائلتها في حال تحدثت بالأمر، ولكن لم يخضع "أبو

عمشة" لأي تحقيق قضائي مستقل حول تلك الاتهامات. ووثقت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قيام "لواء سليمان شاه/العمشات" باعتقال 22 شخصاً خلال النصف الثاني من عام 2019 في عموم منطقة عفرين.

ث. **لواء المعتصم:** ينضوي لواء المعتصم في الوقت الراهن ضمن الفيلق الثاني التابع للجيش الوطني السوري المعارض، وقد تشكل الفصيل في آب/أغسطس 2015 بدعم تركي، بعد أن كان تحت مسمى لواء التوحيد الذي تأسس في تموز/يوليو 2012 بدعم أمريكي. ويقود الفصيل حاليا شخص اسمه "معتصم عباس".

ويعتبر "مصطفى سيجري" أيضاً من أبرز وجوه الفصيل، وهو مدير المكتب السياسي. ينشط الفصيل بشكل أساسي في ريف حلب الشمالي، منطقة درع الفرات وقد شارك إلى جانب تركيافي عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، ويعد مقره الرئيسي في بلدة مارع بريف حلب الشمالي، ويضم الفصيل قرابة ألف مقاتل.

ج. **فرقة السلطان مراد:** تنضوي فرقة السلطان مراد ضمن الفيلق الثاني في الجيش الوطني السوري المعارض، وكانت البادية عندما تأسست كتيبة السلطان مراد في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2012 وتوسعت في آذار/مارس 2013 لتضم عدداً من الفرق والكتائب التركمانية وهي: لواء السلطان محمد فاتح ولواء الشهيد زكي تركماني ولواء أشبال العقيدة، وذلك بدعم تركي، وفي كانون الأول/ديسمبر 2015 إنضم إليها كتائب آخرى وهي: لواء شهداء التركمان واللواء الأول مشاة والواء الثاني مشاة ولواء المهام الخاصة ولواء اليرموك، وفي عام 2017 انضمت إلى صفوف الجيش الوطني السوري المعارض.

ويقود الفرقة ثلاثة أشخاص وهم: المسؤول العام: يوسف الصالح، والقائد الميداني فهيم عيسى، والمسؤول العسكري العقيد أحمد عثمان. وشاركت الفرقة إلى جانب تركيا في عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام.

7. طرق وأساليب نقل المقاتلين إلى ليبيا من قبل الحكومة التركية:

أ. البري من سوريا إلى تركيا:

وفق المعلومات والشهادات التي أدلى بها مقاتلون متواجدون في ليبيا، فإن الطريق من سوريا إلى ليبيا يكون عبر مسارين، المسار الأول -وهو ما شرحه عدد من المقاتلين- تجميع جميع المقاتلين في معبر حور كلس العسكري وهناك يتم نقلهم بواسطة باصات إلى داخل الأراضي التركية، ومن ثم يتم إيداعهم في معسكرات في منطقة كلس لحين الانتهاء من تجهيز الأوراق الخاصة بهم ومن ثم يتم نقلهم جواً من مطار غازي عينتاب الدولي إلى أحد المطارات في اسطنبول.

أما المسار الثاني -وفق أحد العاملين في معبر جرابلس الحدودي- يكون الطريق من داخل الأراضي السوري إلى أنطاكيا براً، ومن أنطاكيا إلى أنقرة جواً ومنها إلى ليبيا جواً عبر طيران "الخطوط الإفريقية"، ولكن لم تتمكن سوريون من أجل الحقيقة حتى الآن من جمع معلومات إضافية وشهادات أخرى من مقاتلين سلكوا هذا المسار.

صورة رقم (4) – صورة مأخوذة من الأقمار الصناعية تظهر معبر حور كلس العسكري الذي يتم فيه تجميع المقالين لنقلهم إلى استنبول.

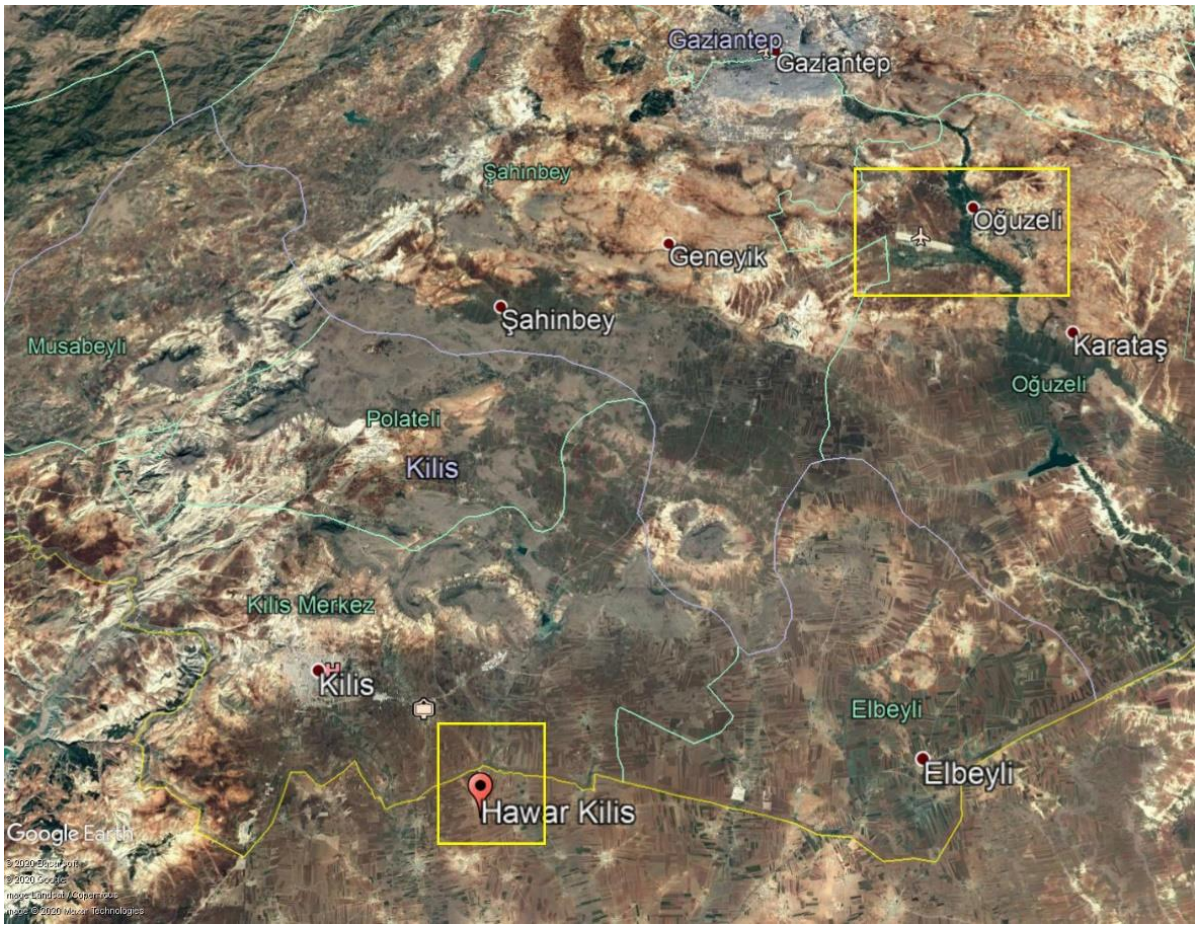

صورة رقم (5) – صورة تُظهر موقع مطار غازي عينتاب/أوزيلي الدولي، وفي أسفل الصورة موقع معبر حور كلس العسكري الذي يتم فيه تجميع المقاتلين السوريين قبل نقلهم إلى الأراضي التركية.

ب. النقل الجوي داخل تركيا ومنها إلى ليبيا:

بحسب المعلومات والشهادات التي أدلى بها مقاتلون متواجدون في ليبيا حالياً وموظفين في المعابر الحدودية التي يديرها الجيش الوطني السوري المعارض، فإن نقل المقاتلين من تركيا إلى ليبيا يتم باستخدام طائرات مدنية ليبية و/أو إفريقية، ويكون من الإقلاع من مطارات تركية في مدينة اسطنبول، كما أن هناك أحد الشهود تحدث عن طائرات أقلت مقاتلين وأقعلت من أنقرة باتجاه ليبيا، إلا أنه لم ترد شهادة أخرى أو معلومات تدعم هذا المسار في نقل المقاتلين.

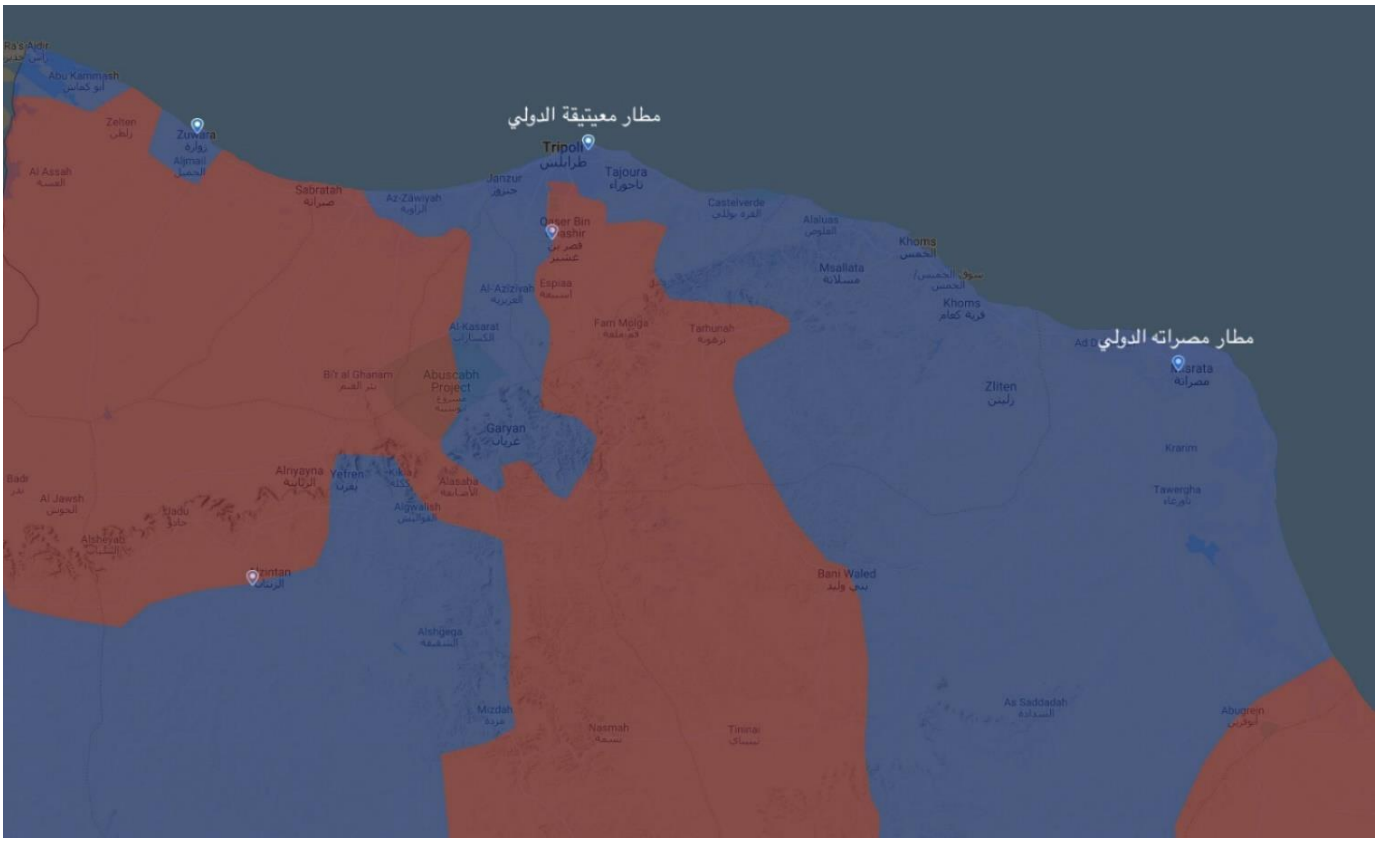

صورة رقم (6) - صورة تُظهر المكان الجغرافي لمطاري "مصراتة" و "معتيقة" الدوليين، في ليبيا، واللذان يقعان تحت سيطرة "حكومة الوفاق الوطني " والتي يرأسها "فائز السراج" (وتُظهر مناطق سيطرتها باللون الأزراق)، بينما تشير المناطق الملونة باللون الأحمر إلى سيطرة قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر". وبحسب المعلومات المتوفرة لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة فإنّ هذين المطارين يعتبران نقطة وصول الطائرات القادمة من تركيا والتي تقلّ مقاتلين سوريين.

خبير التحقق الرقمي لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة تتبع بعض الصور المنشورة لمقاتلين تم نقلهم داخل الأراضي التركية عبر طائرات تركية إلى مطار في استنبول وتمكن من تحديد نوع إحدى الطائرات العسكرية التي يتمّ استخدامها في نقل المقاتلين السوريين، الأمر الذي يؤكد ضلوع الحكومة التركية والجيش التركي في عملية التجنيد هذه.

على سبيل المثال وليس الحصر، نشرت "صحيفة الشاهد الليبية"، تغريدة بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2019، قالت فيها أنّها حصلت على صورة حصرية لمقاتلين سوريين في مطار غازي عنتاب التركي قبل انتقالهم إلى ليبيا. حيث أظهر الصورة بعض الأشخاص على بعد أمتار من طائرة عسكرية نوع A400.

صورة رقم (7) - صورة مأخوذة من حساب التويتر التابع ل"صحيفة الشاهد الليبية"، التي نشرت تغريدة بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 حول عملية انتقال لمقاتلين سوريين إلى ليبيا.

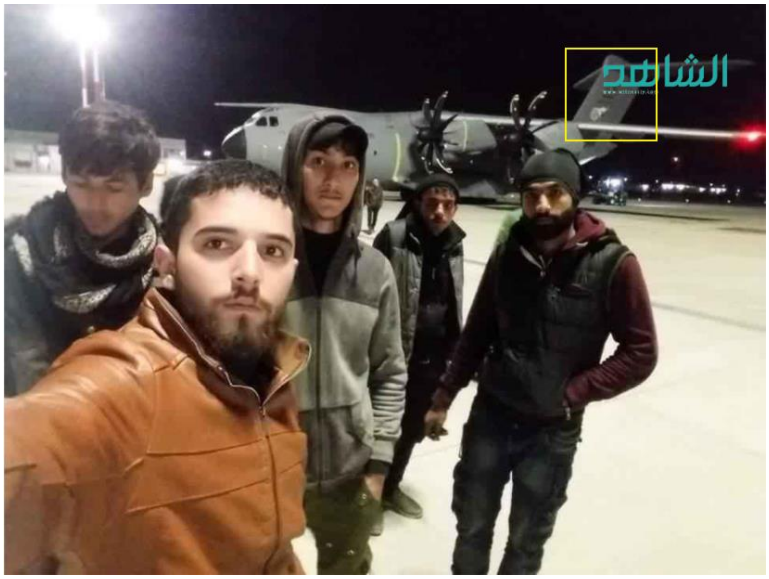

صورة رقم (8) - صورة مأخوذة من التغريدة نفسها تُظهر مجموعة من الأشخاص وتظهر من ورائهم طائرة عسكرية تركية نوع A-400 – حيث قال المصدر أنّها مأخوذة من مطار غازي عنتاب. (تمّ وضع المستطيل الملون باللون الأصفر على ذيل الطائرة من قبل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة).

وللتحقق من استخدام هذا النوع من الطائرات من قبل القوات الجوية التركية، قامت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بإجراء بحث في المصادر المفتوحة وحصلت على العديد من الصور والفيديوهات التي تؤكد امتلاك القوات المسلّحة التركية لهذا النوع من الطائرات. منها الصورة التالية:

صورة رقم (9) - صورة مأخوذة من مقطع فيديو منشور على الانترنت يؤكد استخدام القوات التركية الطائرة العسكرية نوع A-400. وتظهر هذه الصورة تطابق جزء من الشعار على ذيل الطائرتين.

إضافة إلى ذلك فقد أظهرت صور أقمار اصطناعية تمّ أخذها في شهر آب/أغسطس 2018، وجود عدد من الطائرات العسكرية نوع A400 وهي موجودة في "مطار قيصري - Kayseri".

صورة رقم (10) - صورة مأخوذة بواسطة Google Earth تظهر الطائرات العسكرية نوع A400 الموجودة في مطار قيصري Kayseri بتاريخ 18 آب/أغسطس 2018.

عدا عن ذلك، فقد نشر موقع flightglobal بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2014، خبراً يتعلق باستلام تركيا دفعة أخرى من الطائرات العسكرية من نوع A400M، مضيفاً أنّها حطت في قاعد "قيصري" الجويّة.[30]

من الواضح أنّ الصورة الموجودة في تغريدة "صحيفة الشاهد الليبية" قد تمّ أخذها في مطار غازي عنتاب الدولي بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، فبالإضافة إلى الشهادات التي حصلت عليها المنظمة حول تواريخ وقوع الرحلات، فقد تتبع خبير التحقق الرقمي لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة معلومات رحلات الطيران من مطار غازي عنتاب إلى اسطنبول في يومي 24 و25 كانون الأول/ديسمبر 2019، وجمع المعلومات المرتبطة بالرحلات التي انطلقت من مطاري قيصري وغازي عنتاب. وأوضحت النتائج بشكل واضح حركة لطيران عسكري نوع A400 ما بين قيصري وغازي عنتاب واسطنبول في تلك التواريخ.

تتقاطع هذه المعلومات مع معلومات أخرى وردت في تقرير لجريدة الغارديان، وذلك بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2020، أوردت فيه أنّ دفعة من المقاتلين التابعين للجيش الوطني السوري المعارض (300 مقاتل) غادرت معبر "حور كلس" الحدودي إلى الأراضي التركية بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، ودفعة أخرى في يوم 29 من الشهر نفسه.[31] ولكن تعتقد سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ الدفعة التي انتقلت عبر مطار غازي عنتاب يوم 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، هي غيرها التي وردت في تقرير الغارديان، ذلك أنّ المقاتلين الواصلين إلى الأراضي التركية يحتاجون ما بين 3 إلى 4 أيام قبل الانتهاء من إجراء الفحوصات واستخراج الأوراق المطلوبة. لذا تعتقد سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ الدفعة التي تحدثت عنها الغارديان قد غادرت بالفعل الأراضي التركية يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 2019، حيث تم التقاط معلومات عن رحلات باتجاه اسطنبول في ذلك التاريخ.

علماً أنّ هذه الرحلات (من غازي عنتاب إلى اسطنبول) حدثت بشكل متكرر في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر 2019، وبدايات شهر كانون الثاني/يناير 2020.

لا يسجل موقع Flightradar24 الخاص بتعقب الرحلات الجوية، كل تحركات الطائرات الحربية نظراً لتركيزه على تعقب الطائرات المدنية.

[30] "Turkish air force receives second A400M". flightglobal. Dec 29, 2014. Last visit: March 12, 2020. https://www.flightglobal.com/turkish-air-force-receives-second-a400m/115512.article.

[31] "Exclusive: 2,000 Syrian fighters deployed to Libya to support government". The Guardian. January 15, 2020. Last visit: March 13, 2020. https://www.theguardian.com/world/2020/jan/15/exclusive-2000-syrian-troops-deployed-to-libya-to-support-regime.

صورة رقم (11) - بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، استطاع موقع Flightradar24 التقاط معلومات رحلة انطلقت من مطار "قيصري" وهو المكان الذي تتواجد فيه هذا النوع من الطائرات العسكرية A400. وتظهر الصورة المرفقة الطائرة وهي متجهة نحو غازي عنتاب (التوقيتى الموجود على الصورة 17:57 (بتوقيت غرينيتش) يشير إلى التوقيت الفعلي لمكان الطائرة بعد إقلاعها من مطار قيصري).

صورة رقم (12) - أيضاً بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفي تمام الساعة 21:49 بتوقيت غرينتش (أي بعد بضعة ساعات من رحلة قيصري/غازي عنتاب) استطاع موقع Flightradar24 التقاط معلومات هذه الطائرة التي حطت في اسطنبول، وتعتقد سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ هذه الطائرة التي أقلعت من مطار غازي عنتاب هي نفسها التي قدمت من قاعدتها في "قيصري" ومن ثم اتجهت إلى اسطنبول وعلى متنها العشرات من المقاتلين السوريين المتهجهين إلى ليبيا.

أمّا الأسباب التي دفعت لاعتقاد سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّها نفس الطائرة فهي:

1. شهادات مباشرة لمقاتلين ذكروا وجود رحلات بتواريخ 24 و25 كانون الأول/ديسمبر 2019 من تركيا/اسطنبول إلى ليبيا. فقد تمّ الحصول على شهادة من مقاتل اسمه "حسام شباكي" من المنتمين لفصيل السلطان مراد، والمتواجد حالياً في ليبيا، أكدّ أنّه غادر ليبيا عبر طائرة أقلعت من أحد مطارات اسطنبول يوم 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، وتم نقلهم إلى طرابلس حيث تم تقسيمهم إلى مجموعات كل مجموعة لها شخص تركي أو ليبي مسؤول عنها. (انظر الصفحة x x من أجل قراءة معلومات أكثر حول تواجد المقاتل/الشاهد الثاني في ليبيا).
2. وصول رحلات تجارية إلى مطارات ليبية صباح يوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2019. (انظر الصورة رقم 20).
3. تكرار الرحلات من القاعدة الجوية في "قيصري" باتجاه مطار "غازي عنتاب" في الأيام التالية خلال شهري كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020).

بعد ساعتين فقط من وصول الطائرة العسكرية (نوع A-400M) إلى اسطنبول (المنطلقة من مطار غازي عنتاب)، وبين الساعة 03:34 و 04:04 صباحاً بتوقيت اسطنبول المحلي، أقلعت أربع طائرات تجارية تابعة لشركات طيران ليبية مختلفة من اسطنبول، ثلاثة منها هبطت في طرابلس، وهي تتبع للخطوط الجوية الليبية والأجنحة الليبية والخطوط الجوية الإفريقية ، بينما هبطت الرابعة في مصراتة، والتي تخضع لسيطرة حكومة الوفاق الوطني.

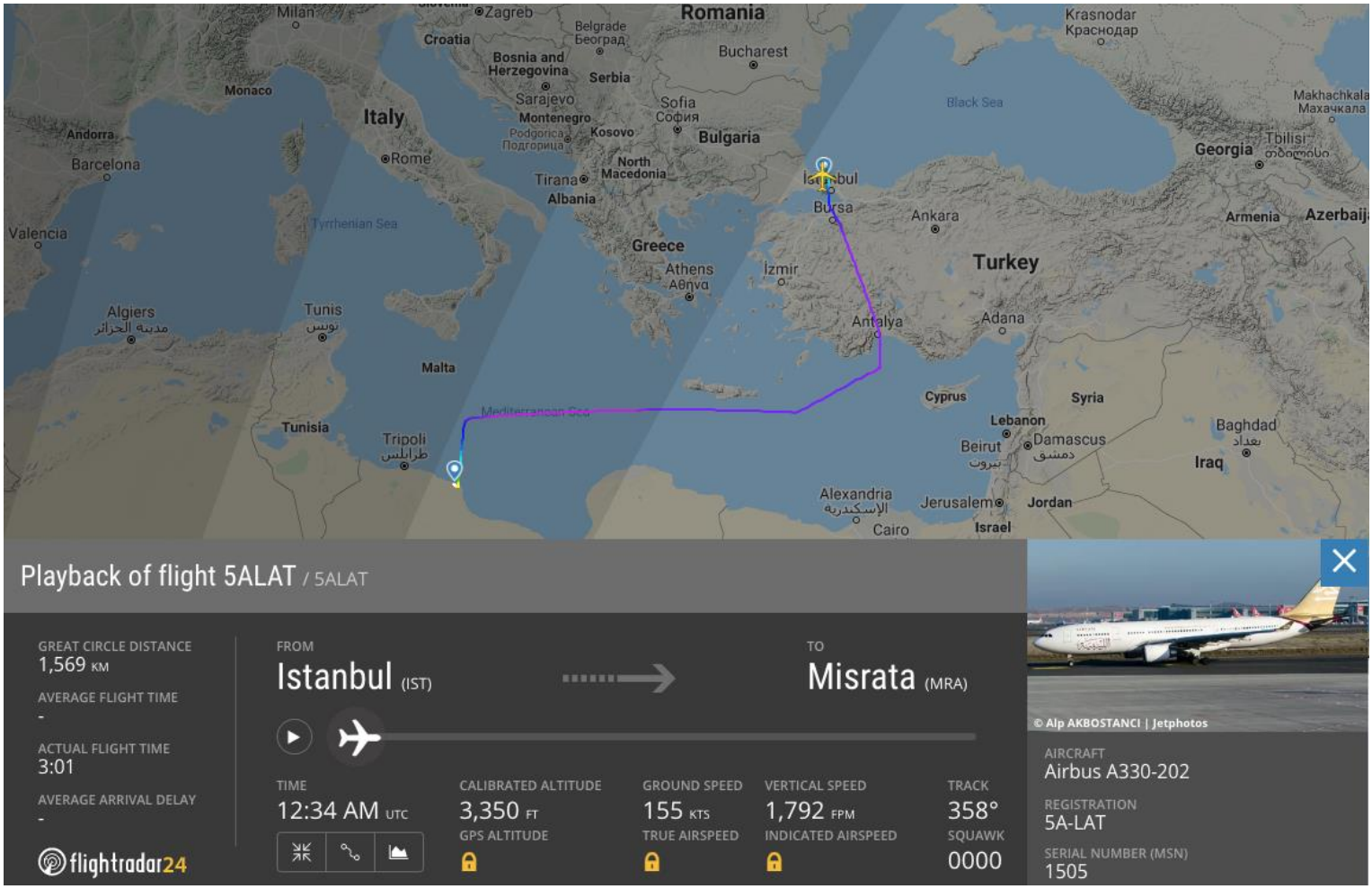

صورة رقم (13) - صورة مأخوذة من موقع Flightradar24 تُظهر الرحلة الأولى التي انطلقت من اسطنبول صباح يوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، في الساعة 12:34 بتوقيت غرينتش أي بتوقيت 03:34 صباحاً بالتوقيت المحلي لاسطنبول (متجهة إلى ليبيا).

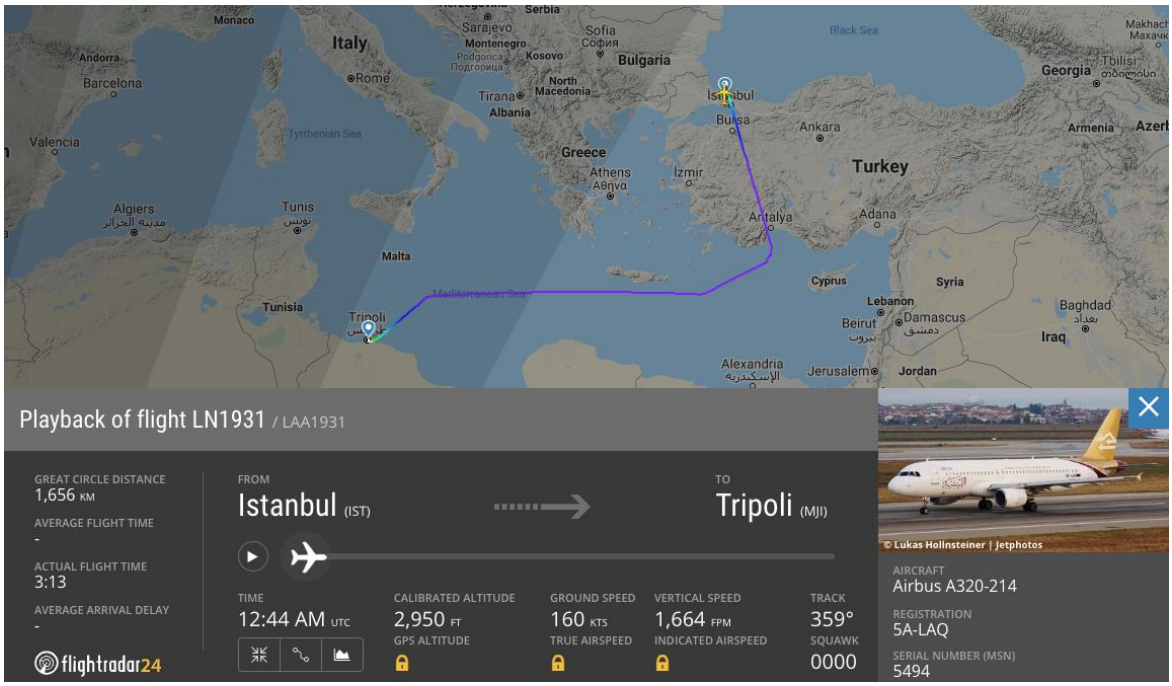

صورة رقم (14) - صورة مأخوذة من موقع Flightradar24 تُظهر الرحلة الثانية التي انطلقت من اسطنبول صباح يوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، في الساعة 12:44 بتوقيت غرينتش أي بتوقيت 03:44 صباحاً بالتوقيت المحلي لاسطنبول (متجهة إلى ليبيا).

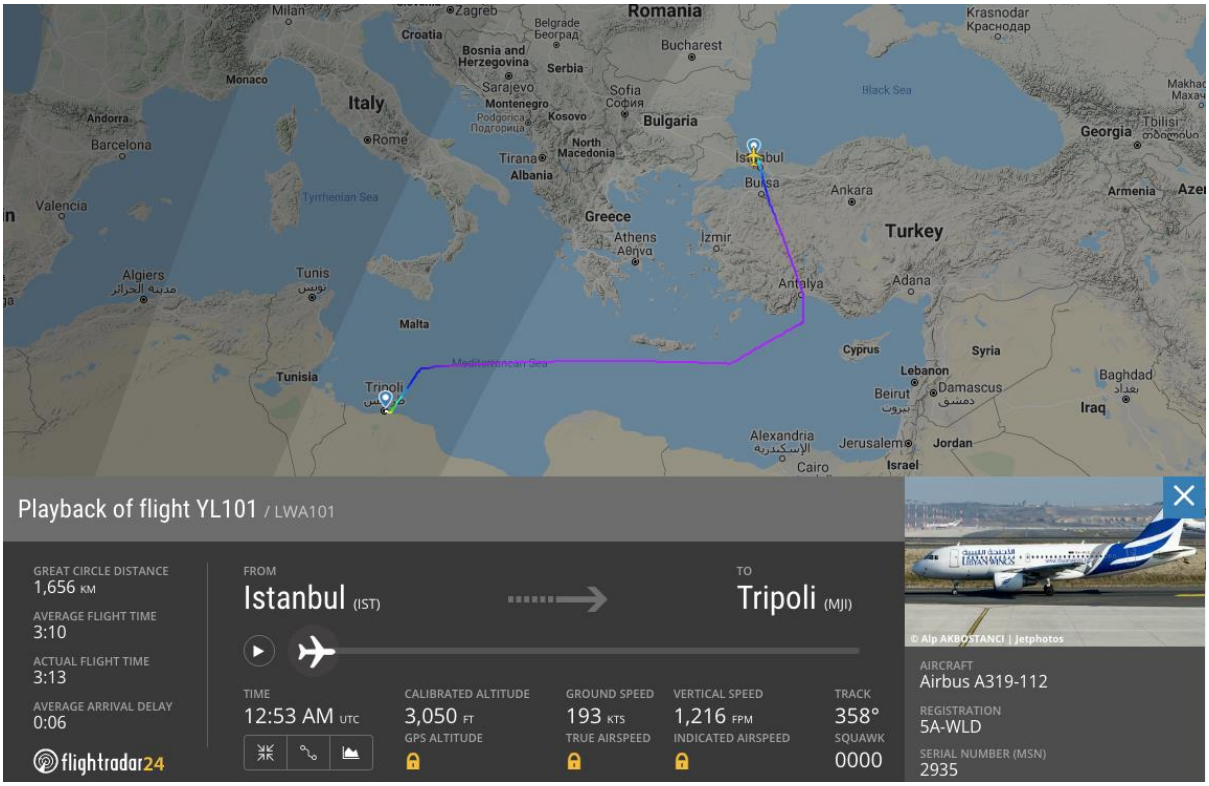

صورة رقم (15) - صورة مأخوذة من موقع Flightradar24 تُظهر الرحلة الثالثة التي انطلقت من اسطنبول صباح يوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، في الساعة 12:53 بتوقيت غرينتش أي بتوقيت 03:53 صباحاً بالتوقيت المحلي لاسطنبول (متجهة إلى ليبيا).

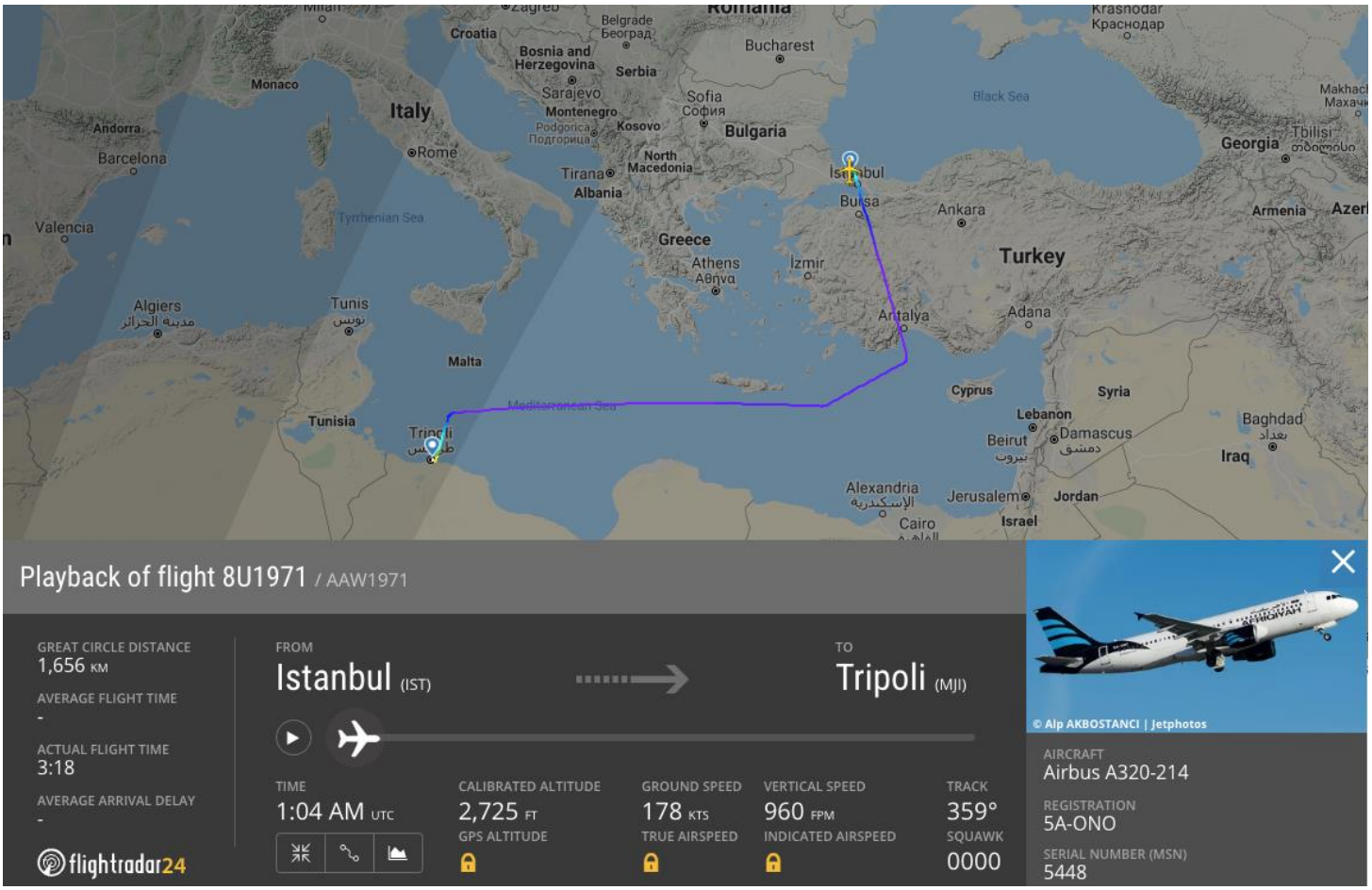

صورة رقم (16) - صورة مأخوذة من موقع Flightradar24 تُظهر الرحلة الرابعة التي انطلقت من اسطنبول صباح يوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، في الساعة 01:04 بتوقيت غرينتش أي بتوقيت 04:04 صباحاً بالتوقيت المحلي لاسطنبول (متجهة إلى ليبيا).

بالنسبة للتواريخ الأخرى التي أفيد فيها عن نقل مقاتلي الجيش الوطني السوري إلى اسطنبول، يحتوي الموقع على بيانات أوفى لرحلات مشابهة على متن طائرات A400 في وقت متأخر من الليل ، مما يدل على مغادرتهم غازي عنتاب. ومن الأمثلة على ذلك رحلات ليلة 29/28 كانون الأول/ديسمبر التي أقلعت فيها طائرتان من طراز A400 من غازي عنتاب إلى مطار اسطنبول.

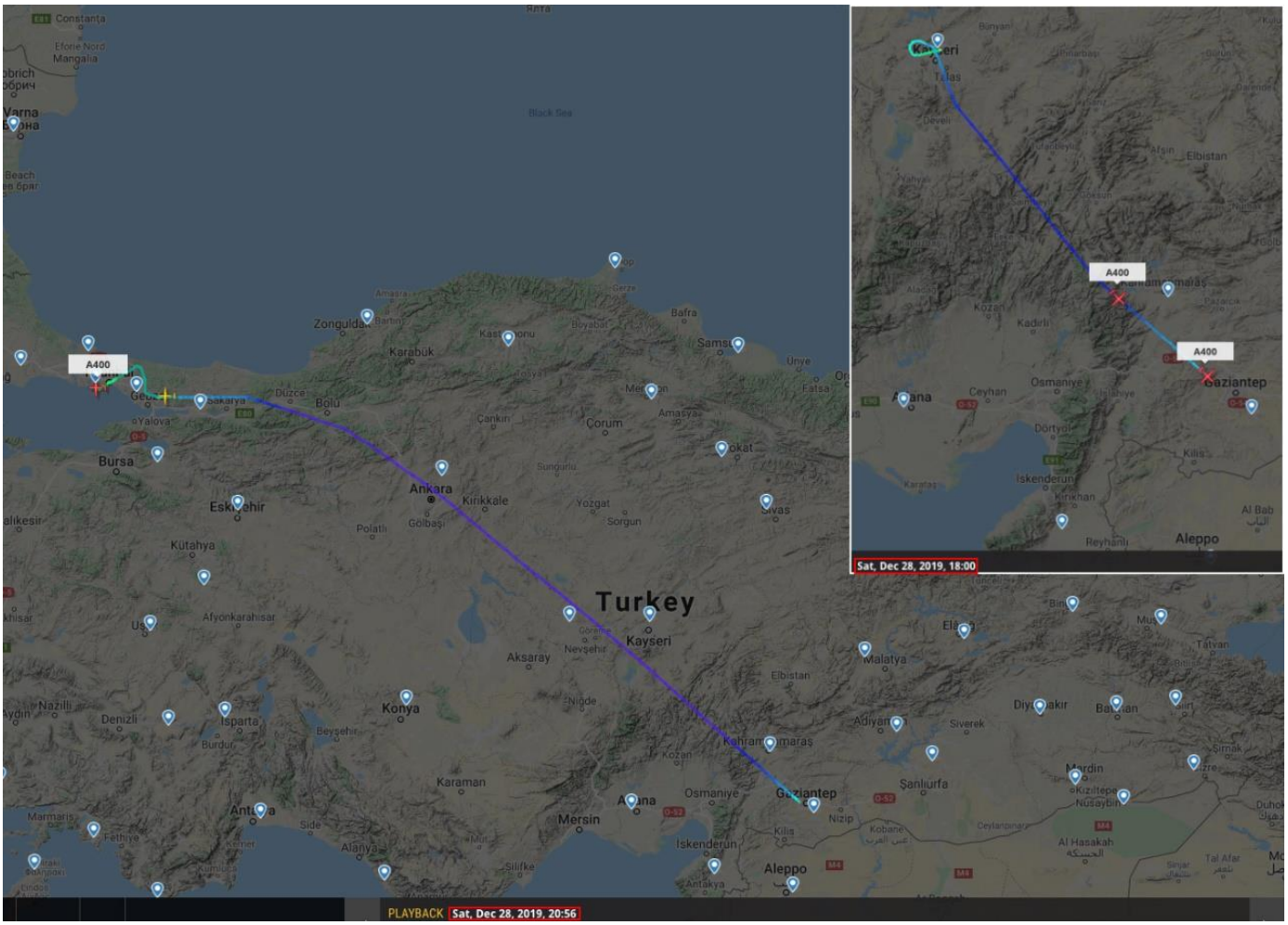

صورة رقم (17) - الصورة الأولى (يمين/فوق) تُظهر انطلاق طائرتين من نوع A400 من القاعدة الجوية في قيصري نحو مطار غازي عنتاب (يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 2019) انطلقت الأولى عند الساعة 17:32 وحطت في الساعة 18:42. الرحلة الثانية انطلقت عند الساعة 17:35 وحطت في السعة 18:11. (بتوقيت غرينتش).

الصورة الثانية/الكبيرة – تُظهر انطلاق طائرتين من نوع A400 قادمتان من مطار غازي عنتاب نحو مدينة اسطنبول (يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 2019) انطلقت الأولى عند الساعة 19:33 وحطت في الساعة 21:04. أمّا الثانية فقد انطلقت عند الساعة 19:43 وحطت عند الساعة 21:14. (بتوقيت غرينتش).

تدعم تسجيلات هذه الرحلات المعلومات الواردة في تقرير صحيفة الغارديان حول وصول دفعة أخرى من المقاتلين السوريين (350 مقاتل) إلى ليبيا بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2019.[32]

[32] "Exclusive: 2,000 Syrian fighters deployed to Libya to support government". The Guardian. January 15, 2020. Last visit: March 13, 2020. https://www.theguardian.com/world/2020/jan/15/exclusive-2000-syrian-troops-deployed-to-libya-to-support-regime.

جدول مواعيد وصول الرحلات الدولية والداخلية القادمة لمطار مصراتة الدولي
ليوم الثلاثاء 24 – 12 – 2019م

ت	الشركة الناقلة	رقم الرحلة	الوجهة	التوقيت	ملاحظات
1	الخطوط الليبية	LN301	تونس	12:40	
2	الخطوط الأفريقية	8U491	تونس	14:35	
3	الخطوط الأفريقية	8U975	إسطنبول	16:00	
4	الأجنحة الليبية	YL103	إسطنبول	17:10	
5	الأجنحة الليبية	YL831	تونس	22:10	

ملاحظة // الحضور قبل موعد الرحلة بثلاث ساعات
قفل منصة قبول الركاب (الكاونتر) قبل ساعة من موعد الرحلة .
تجميع وإعداد // كمال نوير

صورة رقم (18) - صورة مأخوذة من حساب (مطار معيتيقة الدولي) يُظهر وصول رحلتين تجاريتين من اسطنبول بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019. على الخطوط الأفريقية والأجنحة الليبية (هبطوا في مطار مصراتة الدولي).

Arrivals
جدول مواعيد وصول الرحلات الدولية والداخلية القادمة لمطار معيتيقة الدولي
ليوم الثلاثاء الموافق 24/ 12/ 2019

ت	الشركة الناقلة	رقم الرحلة	قادمة من	التوقيت	ملاحظات
1	الأجنحة الليبية	YL101	إسطنبول	5:55	صباح الثلاثاء
2	طيران البراق	UZ116	إسطنبول	7:00	" "
3	الأجنحة الليبية	YL801	تونس	11:30	
4	الأجنحة الليبية	YL811	تونس	15:40	
5	الخطوط الليبية	LN203	الإسكندرية	17:00	موقوفة
6	الخطوط الليبية	LN303	تونس	17:20	
7	الخطوط الأفريقية	8U451	تونس	18:50	
8	الأجنحة الليبية	YL821	تونس	20:20	
9	طيران البراق	UZ144	تونس	21:10	
10	الخطوط الليبية	LN305	تونس	22:45	
11	الأجنحة الليبية	YL101	إسطنبول	5:55	صباح الأربعاء

https://www.facebook.com/MitigaAirport
إعداد / كمال نوير هذا ما لدينا نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه
تصبحون على خير
حفظ الله ليبيا

صورة رقم (19) – صورة تُظهر جدول مواعيد الرحلات الجوية في مطار معيتيقة الدولي في ليبيا ليوم 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، يظهر فيه وصول ثلاث رحلات جوية من مدينة اسطنبول لمطار معتيقة، وهذا يتوافق مع الشهادات التي أدلى بها المقاتلون الذين التقتهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

Arrivals

جدول مواعيد وصـــول الرحلات الدولية والداخلية القادمـــة لمطار معيتيقة الدولي

ليوم الأربعـــــــاء 25 - 12 - 2019م

ت	الشركة الناقلة	رقم الرحلة	قـــادمة من	التوقيت	ملاحظات
1	الأجنحة الليبية	YL101	إسطنبول	6:00	
2	الخطوط الأفريقية	8U211	تمنهنت	11:00	
3	الأجنحة الليبية	YL801	تونس	11:30	
4	الخطوط الليبية	LN303	تونس	12:35	
5	طيران العراق	UZ144	تونس	14:50	
6	الأجنحة الليبية	YL811	تونس	15:50	
7	الخطوط الأفريقية	8U971	إسطنبول	16:00	
8	الخطوط الليبية	LN311	صفاقس	16:30	
9	الخطوط الليبية	LN333	المنستير	16:45	
10	الخطوط الليبية	LN211	الإسكندرية	17:00	موقوفة
11	الخطوط الليبية	LN193	إسطنبول	17:30	
12	الخطوط الأفريقية	8U441	صفاقس	19:30	
13	الخطوط الأفريقية	8U437	الإسكندرية	20:00	موقوفة
14	الأجنحة الليبية	YL821	تونس	20:30	
15	الخطوط الأفريقية	8U455	تونس	20:50	
16	الخطوط الليبية	LN305	تونس	21:35	
17	الأجنحة الليبية	YL101	إسطنبول	6:00	صباح الخميس
18	طيران العراق	UZ116	إسطنبول	7:00	" "

https://www.facebook.com/MitigaAirport

هذا ما لدينا نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه

إعداد / كمال نويـــر وتصبحون على خـــــير

حفظ الله ليبيا

صورة رقم (20) – صورة تُظهر جدول مواعيد الرحلات الجوية في مطار معيتيقة الدولي في ليبيا ليوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، يظهر فيه وصول أربع رحلات جوية من مدينة اسطنبول لمطار معتيقة، وهذا يتوافق مع الشهادات التي أدلى بها المقاتلون الذين التقتهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

جدول مواعيد وصول الرحلات الدولية والداخلية القادمة لمطار مصراتة الدولي

ليوم الأربعاء 25 – 12 – 2019م

ت	الشركة الناقلة	رقم الرحلة	الوجهة	التوقيت	ملاحظات
1	الخطوط الأفريقية	8U493	صفاقس	15:30	
2	الأجنحة الليبية	YL103	إسطنبول	17:10	
3	الأجنحة الليبية	YL831	تونس	22:10	

ملاحظة // الحضور قبل موعد الرحلة بثلاث ساعات

قفل منصة قبول الركاب (الكاونتر) قبل ساعة من موعد الرحلة .

تجميع وإعداد // كمال نوير

صورة رقم (21) –صورة مأخوذة من حساب مطار معيتيقة الدولي تُظهر جدول مواعيد وصول الرحلات الجوية ليوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2019.

❖ معلومات إضافية تدعم أدلة استخدام الطيران التجاري ما بين اسطنبول وليبيا من أجل نقل مقاتلين سوريين:

كذلك نشر مقاتلون مقطع فيديو وصوراً لهم (بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2020)، وهم على متن طائرات مدنية تعود للخطوط الجوية الليبية والطيران الإفريقي، وتمكنت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة من التعرف على هويات ثلاثة من المقاتلين الذين تم نشر صورهم داخل هذه الطائرات وتم تداول معلومات حولهم أنهم قتلوا خلال المعارك، إلا أن شقيق أحد المقاتلين واسمه "برهان بشير المحمود جاد الله" أكد لسوريون أن المقاتلين الثلاثة ما زالوا على قيد الحياة وهم موجودون في ليبيا ومازالوا يقتلون هناك، وأضاف أن نشر خبر مقتلهم كان مفبركاً من قبل أحد الأشخاص الذين هم على خلاف معه. (من الأهمية الإشارة إلى أنّه تم تداول مقطع الفيديو في مجموعات التلغرام السورية منها "احتيملات نيوز" و"كابوس جرابلس".

صورة رقم (22) - صورة مأخوذة من مقطع الفيديو وهو يظهر بالمقعد الأول إلى اليمين محمود جار الله (داخل الإطار الأصفر) وإلى جانبه عبد الرزاق المحمود (الإطار الأخضر) وفي المقعد الثاني بالمنتصف عصام جار الله (الإطار الأحمر)، وقد تم نشر الصورة بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2020.

ولمزيد من التحقق، قامت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بالبحث في المصادر المفتوحة عن الهيكل الداخلي للخطوط الجوية العاملة ما بين اسطنبول وليبيا وتبيّن أنّ الهيكل الموجود في مقطع الفيديو المنشور يتطابق مع الهيكل والشكل الداخلي للخطوط الجوية الليبية.

صورة رقم (23) - صورة مأخوذة من موقع (theafricanaviationtribune) تُظهر مقاعد إحدى طائرات "الخطوط الجوية الليبية" تظهر المقاعد فيها والهيكل مطابقاً للصورة السابقة والتي يظهر فيها أنها الطائرة التي أقلت على متنها مقاتلين سوريين من تركيا إلى ليبيا.

انتشر مقطع فيديو آخر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي السورية في 18 كانون الثاني/يناير، أظهر مقاتلين من الجيش الوطني السوري على متن الخطوط التجارية الليبية متجهين من اسطنبول إلى طرابلس.

صورة رقم (24) - صورة مأخوذة من مقطع مصور نشر بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2020، يظهر نقل مقاتلين سوريين على متن خطوط الطيران الإفريقي الجوية، من مطار استنبول إلى مطار معيتيقة في ليبيا. (تحتفظ سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بنسخة عن المقطع).

مرة أخرى حاولت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مقارنة الشكل/الهيكل الداخلي للطائرة الواردة في مقطع الفيديو المنشور بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2020، وتبيّن بعد البحث في المصادر المفتوحة أنّ الطائرة تعود للخطوط الجوية الإفريقية.

صورة رقم (25) - صورة مأخوذة من تغريدة لأحد المصادر التي نشرت المقاعد والهيكل الداخلي لإحدى طائرات الخطوط الجوية الإفريقية، وتُظهر الصورة تطابقاً بين مقاعد الطائرة والمقاعد التي ظهرت في المقطع الذي تحدث عن كون أنّ الفيديو لمقاتلين سوريين.

ت. النقل البحري من تركيا إلى ليبيا:

حصلت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على معلومات من مقاتل واحد فقط تفيد بأن هناك عملية نقل بحرية لمقاتلين سوريين جرت من تركيا إلى ليبيا يوم 7 كانون الثاني/يناير 2020، حيث قال الشاهد الثامن/ وهو مقاتل من فصيل الجبهة الشامية، إن عدداً من رفاقه الذين يتواجدون في ليبيا حالياً أخبروه بما يلي:

"هناك دفعة مقاتلين تم نقلها عبر باخرة غادرت تركيا يوم 7 كانون الثاني/يناير 2020، وقد تعرضت لحادثة تسببت بغرق 35 مقاتل سوري على متنها، في حين نجى باقي الركاب، وقد خاض بعض هؤلاء العناصر الناجين من الغرق عمليات عسكرية ضد حفتر وقتل بعضهم فيها وأصيب البعض الآخر ولم يتم نقلهم إلى سوريا للعلاج".

لكن خبير التحقق الرقمي لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة لم يتمكن من رصد الحادثة أو العثور على أدلة حولها.

تجدر الإشارة إلى أن تركيا اتخذت اجراءات صارمة وفرضت عقوبات على المقاتلين الذين يقومون بتسريب أي مقاطع مصورة أو صور أثناء تواجدهم في ليبيا، وذلك بعد انتشار أربعة مقاطع ظهر فيها مقاتلون سوريون يتجولون في مدينة طرابلس، وكان آخرها مقطع مصور لمقاتل يتحدث عن استلامه مبلغاً من المال بالدولار الأمريكي والدينار الليبي لقاء قتاله في ليبيا لمدة شهر.

8. أطفال سوريون مجندون للقتال في ليبيا:

أكدّ عدد من الشهود الذين التقتهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بشكل شخصي وتحدثت معهم عبر الانترنت وجود أطفال مقاتلين حالياً في ليبيا تم تجنيدهم من قبل فصائل الجيش الوطني، إضافة إلى وجود عمليات تجنيد لأطفال مازالوا في سوريا وتجري إجراءات نقلهم إلى ليبيا.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات تجنيد الأطفال تتم عبر تزوير الوثائق الخاصة بهم، أي أنه يتم التلاعب بالبيانات الشخصية لهم لاسيما مكان وتاريخ الميلاد، ويتم تسجيلهم ضمن سجلات الذاتية التابعة للجيش الوطني المعارض وفق البيانات المزورة.

وحول وجود أطفال تم تجنيدهم ونقلهم إلى ليبيا وحول التجهيزات لنقل دفعة جديدة من الأطفال المجندين حديثاً، تحدث الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة عبر الانترنت مع مقاتل متواجد في ليبيا وتحدث بشكل شخصي مع رجل مدني في مدينة مارع كان شاهداً على تجهيز عدد من الأطفال لنقلهم إلى ليبيا.

وقال الشاهد التاسع/ مدني يقيم في مدينة مارع ما يلي:

"خلال شهر كانون الثاني/يناير 2020 -لا أستطيع تذكر أي يوم بالتحديد- كنت داخل أحد المحلات في المدينة وجاء قيادي في فرقة المعتصم بالله ومعه 3 أطفال، أحد الأطفال قال إنه من نازح من غوطة دمشق أما الطفلان الآخران قالا إنهما من مدينة حلب، وأعمارهم بين 15 و 16 عاماً، لم يفصحوا عن أسمائهم، ولكن خلال الحديث أخبروني أنهم وبموافقة أهلهم سوف يذهبون إلى ليبيا وكانوا فرحين جداً بحصول الواحد منهم على راتب شهري قدره 3000 دولار حسب ما وعدهم القيادي، وعندما سألت أحدهم هل تعرف كيف تستخدم السلاح؟ أجابني أنه سوف يتعلم كل هذا في المعسكر الذي سيكون فيه مع مجموعة أخرى من أقرانه، ويتبع المعسكر وفق ما قال الطفل لفرقة المعتصم بالله وتتكون المجموعة الواحدة ضمن المعسكر من 25 طفل حسب ما قال أحد الأطفال."

وتابع:

"خلال وجودي داخ المحل، قام القيادي بإعطاء الأطفال سجائر وبدأ بتحديثهم عن المردود المادي وأن الأمور ستكون على ما يرام وأن الذهاب إلى ليبيا سهل وسوف يتمكنون من التحدث مع عائلاتهم والعودة إلى هنا بعد 3 أشهر مع مبلغ هائل من المال، وقال للأطفال أنه يمكنهم الإحتفاظ بكامل المبلغ لأنفسهم حيث لن يضطروا في ليبيا لشراء أي شيئ أو إنفاق أي ليرة، حيث أن السجائر مؤمنة لهم وكذلك الطعام والسكن."

وأيضاً، أفاد الشاهد الثالث/ مقاتل في فصيل السلطان مراد وهو متواجد في مدينة طرابلس في ليبيا حالياً، بتواجد أطفال مقاتلين في ليبيا ضمن المجموعة التي ينمتي إليها، حيث قال:

"لقد رأيت ضمن مجموعتي خمسة أطفال على الأقل، واضح جداً من بنيتهم الجسمية أنهم أطفال، لقد جاؤوا عن طريق الفصائل تم تجنيدهم مؤخراً على ما يبدو."

تحاول سوريون من أجل الحقيقة معرفة المزيد من التفاصيل حول أسماء الأطفال وتاريخ وكيفية وصولهم إلى ليبيا، حيث أنها تحاول إعادة التواصل مع المقاتل/ الشاهد الثالث كون الإتصال انقطع سابقاً بسبب مشاركته في عمل عسكري.

وحول التحقق من مدى صحة الوثائق التي يقدمها المقاتلون من أجل تسجيل أسمائهم، ولاسيما البطاقات التعريفية الممنوحة من قبل المجالس المحلية والتي تشرف على إصدرها بشكل مباشر وزارة الداخلية التركية، تحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى الشاهد العاشر/وهو موظف سابق في دائرة نفوس مدينة مارع كان يعمل على إصدار بطاقات تعريفية وقدم استقالته من العمل في الأشهر الأخيرة من العام 2019، والذي قال ما يلي:

"عندما كنت أعمل في السجل المدني/النفوس، كنا نقوم بإصدار بطاقات تعريفية بناء على ورقة تعريف يحصل عليها الشخص من مختار الحي، أو بناء على الهوية الصادرة عن الحكومة السورية، في مارع كنا نقوم ببعض عمليات التحري حول صحة المعلومات التي يقدمها الشخص، ولكن في باقي المدن والبلدات لا يتم التحقق، من الممكن جداً الحصول على أي هوية مزورة بمبلغ مالي بسيط وخصوصاً في مدينة أعزاز، ومن السهل جداً التلاعب بالبيانات الحقيقة للشخص مثل تغير مكان وتاريخ الميلاد، وقد شهدت على وقوع عدة حالات تزوير للعمر كانت من فتيان وفتيات إما بقصد الزواج أو بقصد الالتحاق بفصيل عسكري، حيث أن معظم المتقدمين الفتية يحاولون تسجيل أنفسهم بأعمار أكبر من عمرهم الحقيقي".

تشير سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنها قامت بإعداد تقرير مفصل حول إصدار تركيا للبطاقات التعريفية، وشرح التقرير مدى سهولة إمكانية تزوير البيانات الواردة في هذه البطاقات، كما أوضح المخاطر والنتائج السلبية المترتبة على إصدارها.[33]

وقام الشاهد العاشر/ الموظف السابق في النفوس بالتأكيد على عدم حدوث أي تغيرات على الاجراءات المتبعة في إصدار البطاقات التعريفية، وبذلك أكد لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة إحتمال وإمكانية تزوير الوثائق الرسمية وتجنيد الأطفال تحت هذا الغطاء.

[33] للمزيد انظر: سوريا: البطاقات التعريفية التركية تطمس هوية السكان النازحين والأصليين، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بتاريخ 21 أكتوبر 2019 آخر زيارة بتاريخ 26 شباط/فبراير 2020 https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b7/

وبناء على الشهادة المقدمة من هذا الموظف فإنه يمكن القول بأن الجيش الوطني من الممكن أن يستخدم هذه البطاقات التعريفية/الهويات المزورة دليلاً على عدم تجنيده للأطفال أو عدم وجود سجلات لمقاتلين أطفال في صفوفه، لاسيما أن الجيش الوطني لم يعلن عن اتخاذ أي إجراءات للتحقق من البيانات التي يقدمها الشخص الراغب بالانتساب إليه.

9. العمليات القتالية في ليبيا وتواجد المقاتلين السوريين:

نشر عدد من المقاتلين السوريين في ليبيا مقاطع مصورة وصور لهم وثقوا خلالها تواجدهم في مناطق عدة في مدينة طرابلس ومحيطها إضافة إلى مقاطع توثق سيطرتهم إلى جانب قوات "السراج" على إحدى المناطق بعد أن خاضوا اشتباكات مع قوات "حفتر".

وقد تم نشر عدد من مقاطع الفيديو والصور التي قيل أنها تُظهر مقاتلي الجيش الوطني السوري في ليبيا. واستطعنا التأكد من صحة هذه الصور ومن أنها التقطت في مناطق مختلفة حول العاصمة طرابلس من خلال تقنية تحديد الموقع الجغرافي.

تم نشر أول مقطعي فيديو يظهران مقاتلين سوريين في ليبيا في 28 كانون الأول/ديسمبر. وقد تم أخذ هذه المقاطع على بعد 150 متراً من بعضهما البعض (32.806398 ، 13.228440 ، 32.805194 ، 13.228778) ، بالقرب من مكان يُعرف باسم "مخيم تكبالي" ، على المشارف الجنوبية لطرابلس. تم تحديد موقع هذه الصور من قبل المستخدمين Twitteril_kanguru و S Corsto @ بعد وقت قصير من نشرها.

صورة رقم (26).

صورة رقم (27).

صورة رقم (28).

صورة رقم (29).

صورة مأخوذة من فيديو آخر نتم شره في كانون الثاني/يناير تظهر المساكن التي قيل أنها منحت للمقاتلي الجيش الوطني السوري في ليبيا.

صورة رقم (30).

صورة رقم (31).

في 19 كانون الثاني/يناير ، شارك عضو في فرقة السلطان مراد من الرستن يدعى حسام أبو أسعد شبكي، صورتين لنفسه على الفيسبوك في ميناء طرابلس. تم تأكيد هذا الموقع داخل الميناء من قبل مستخدم تويتر@il_kanguru الذي قام بمطابقة الصور مع حيثيات الموقع بدقة .(32.896954, 13.196118).

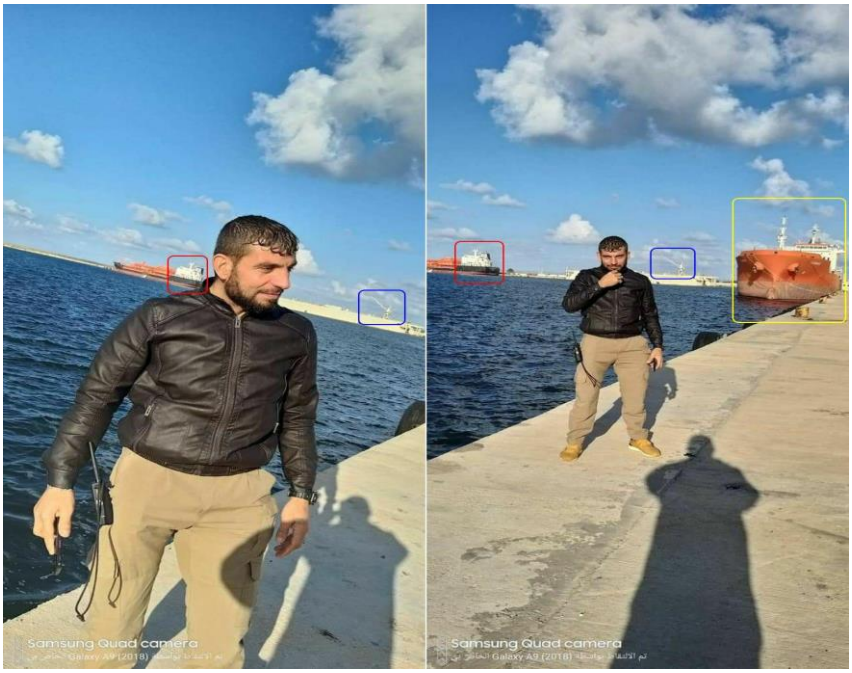

صورة رقم (32).

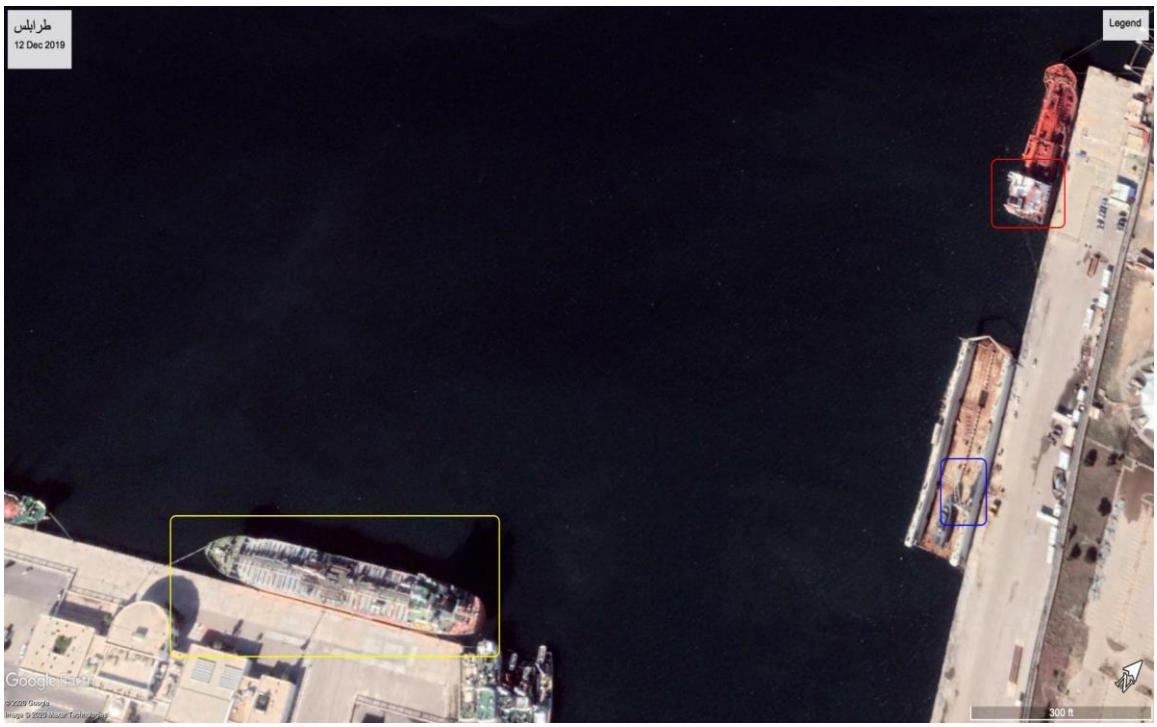

صورة رقم (33).

نشرت قناة التلغرام المعروفة بـ احتيملات نيوز، والتي تتناول باستمرار الأحداث الجارية في شمال سوريا، مقطعي فيديو في 25 كانون الثاني/ يناير يظهران مقاتلين من الجيش الوطني السوري يقودان سيارة في شارع واسع. تمّ تحديد الموقع الجغرافي لإحدى هذه الصور من قبل@il_kanguru على أنه تقاطع على طريق غريان جنوب غرب طرابلس (32.831624 ، 13.130195) ، بالقرب من منطقة أبو سليم. وتم أخذ الصورة الأخرى 2.5 كم جنوبا على نفس الطريق (32.810114, 13.119676).

صورة رقم (34).

صورة رقم (35).

صورة رقم (36).

صورة رقم (37).

10. قتلى سوريون في ليبيا:

فيما يتعلق بإجراءات نقل جثث المقاتلين الذين قتلوا خلال المعارك، فوفق ما رصد الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة ونقل عن عدد من المقاتلين الذين تحدث معهم، فإن الجثث تنقل بالطائرات إلى تركيا ومنها براً إلى الأراضي السورية عند معبر حور كلس ويتم هناك تسليم الجثة للفصيل العسكري المسؤول عن المقاتل ليسلمها إلى عائلة القتيل بدوره، وتقوم العائلة بدفن ابنها القتيل وإقامة مجلس عزاء له، في حين تمتنع بعض العائلات عن إقامة مجلس العزاء تفادياً من إحراج الناس لهم نظراً لأن انبهم قتل خارج البلاد وهو من المرتزقة.

وأوضح أحد المقاتلين أن أمر نقل الجثث سهل جداً كون أن جميع المقاتلين لديهم أوراق رسمية ونظامية لعبورهم من سوريا إلى ليبيا والتالي فإن العودة إلى سوريا سواء أحياء أو أموات أمر سهل، ويتم ذلك عبر الشركة الأمنية ذاتها التي تكفلت باستصدار الأوراق بداية.

وقال أحد الأشخاص الذين تحدث معهم الباحث إن هناك مقاتلين من الذين تم تهجيرهم من جنوبي سوريا، ليس لهم عائلات أو أقارب في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وتم دفن عدد من هؤلاء في ليبيا نظراً لعدم وجود من يقوم بتسلم الجثة ودفنها.

أيضاً تحدث الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى عائلة أحد المقاتلين الذين قتلوا في ليبيا وقد حصلت العائلة على تعويض مالي كما أنها تعمل على إنهاء معاملة الحصول على الجنسية التركية.

وقال الشاهد رقم 11/ وهو أحد أشقاء مقاتل قتل في ليبيا مؤخراً، للباحث الميداني ما يلي:

"لقد غادر أخي المقاتل عماد تركيا من مطار في استنبول بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، لقد تحدثنا معه ثلاث مرات فقط خلال شهر ونصف، أرسل إلينا في الشهر الأول مبلغ 3000 دولار أمريكي وقال إن هذا راتبه الشهري، ولم نقبض راتبه عن الشهر الثاني حيث أنه قتل خلال معارك هناك ولم نعرف يوم الوفاة المحدد له، لكن نعلم أنه كان بعد نحو شهر ونصف من وصوله إلى ليبيا، تسلمنا جثته وقمنا بدفنه في مكان إقامتنا الحالي في بلدة شران بمنطقة عقرين، وحصلنا على تعويض مالي قدره 60 ألف ليرة تركية، ويقوم والدي باستكمال إجراءات المعاملة للحصول على الجنسية لنا جمعياً والدي وأمي وأختي وأنا وأخي."

وأشار الشاهد رقم 11 أن شقيقه كان من مقاتلي فصيل السلطان مراد، ولم تخضع العائلة لأي ضغوط من أجل إخفاء حقيقة ما جرى بل على العكس تماماً أعلنت خبر وفاة الشاب في ليبيا وأقامت مجلس عزاء في بلدة شران.

أيضاً تحدث الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة إلى الشاهد رقم 12/ وهو أحد أقارب شاب قتل في ليبيا وينحدر من منطقة رأس العين، حيث تم تجنيده مؤخراً وذهب للقتال في ليبيا وقتل هناك، حيث قال:

"أن الشاب أحمد السالم -18 عاماً- كان مجنداً في صفوف الجيش الوطني السوري المعارض وقتل خلال اشتباكات ضد قوات حفتر قرب مدينة طرابلس الليبية خلال شهر كانون الثاني/يناير 2020، وتم تسليم جثمانه لعائلته في قرية حميد التابعة إدارياً لمدينة رأس العين."

وتابع الشاهد:

"كان أحمد يعيش مع عدد من أفراد عائلته في تركيا منذ عام 2013، لكن في عام 2019 أصبح مقرباً من الجيش الوطني السوري الذي تدعمه تركيا وجمعته علاقات صداقة مع مسلحين في ذاك الجيش، الذين نجحوا في اقناعه بالانضمام إلى لواء (السلطان مراد)، وقد حدث ذلك مع بدء عملية (نبع السلام)، التي شارك فيها أحمد كـ مقاتل، ثم عاد ليعيش مجدداً في رأس العين/سري كانييه عقب خضوعها لسيطرة الجيش الوطني السوري، لكن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 قامت تركيا بارساله مع المئات من مقاتلي الجيش الوطني السوري من أجل القتال إلى جانب حكومة الوفاق في ليبيا ضد القوات التي يقودها المشير "حفتر"، وكان قد أخبر عائلته إن تركيا ستمنحه راتباً جيداً لقاء الذهاب للقتال في ليبيا، ولكنه سرعان ما قُتل هناك مطلع عام 2020 بالقرب من "طرابلس"، وكان قد أصيب بأكثر من رصاصة في جسمه، لكن لم نعرف الجهة التي قتلته، رغم أننا نرجح مقتله على يد قوات "حفتر"، وقد قامت طائرة تركية بنقل جثته مع جثث جنود آخرين قُتلوا في ليبيا إلى ولاية "أورفا" ومنها تم نقل جثته إلى مدينة "جيلان بينار" التركية، والمتاخمة لـ رأس العين/سري كانييه، حيث تسلمت العائلة جثمان ابنها وقد قامت بدفنه في مسقط رأسه بقرية "حميّد"، وقد كان لواء السلطان مراد قد طالبوا ذوي "أحمد" أن لا يشيعوا بأنه قُتل في ليبيا، وأن يخبروا المعزين بوفاته بأنه قد لقى حتفه اثناء تصديه لهجوم قوات النظام السوري على منطقة ادلب شمال سوريا".

11. خاتمة:

لقد كشف هذا التقرير عن عمليات التجنيد الممنهج التي تقوم بها تركيا في ليبيا من أجل القتال إلى جانب قوات دعم حكومة الوفاق الوطني هناك، وعن الإغراءات المالية التي تقدمها في سبيل استقطاب مقاتلين سوريين دون وضع معايير وشروط لتجنيدهم فلا تأبه بكونهم أطفال أو غير ذوي خبرة في القتال.

لقد تحدَّثنا في هذا الطرح عن أطفال سوريين وأشخاص لا يملكون الخبرة في القتال يتم إرسالهم للقتال في ليبيا من أجل قضية لا تعنيهم مدفوعين بالاغراءات المالية دون إدراك المخاطر الكبيرة التي ستكون بمواجهتهم والتي هي أكبر بكثير من تلك التي ستواجهها ليبيا وتركيا التي قامت بتجنيدهم. إنَّ الحماية المتوفرة لهؤلاء المقاتلين هشة و تعتمد على عدد كبير من العوامل بما فيها نظرية القتال الفريدة والتي تتنافى مع كل النظريات ووجهات النظر التقليدية وعلى حجج غير قويّة ولا يعتمد عليها بإثبات عدم انطباق صفات المرتزقة عليهم.

وبالإضافة إلى الملاحقات القضائية التي من المحتمل أن يواجهها المقاتلون السوريون، فإنَّ استغلال الأطراف الفاعلة لحالة الفقر المدقع التي يعيشها السوريون اليوم لتجنيدهم في صراع لا يعنيهم، أمر يُنبِئ بعواقب وخيمة على النسيج الاجتماعي للبلاد التي تدخل عامها التاسع من الصراع. وسيناقش الجزء الثاني من هذا التقرير الأسباب الكامنة وراء تساهل القانون الدولي في مكافحة ظاهرة استخدام المرتزقة.

12. ملحق:

1. نسخة عن البيان الذي أصدرته وزارة الدفاع التابعة للجيش الوطني السوري حول نفي إرسال مقاتلين إلى ليبيا.

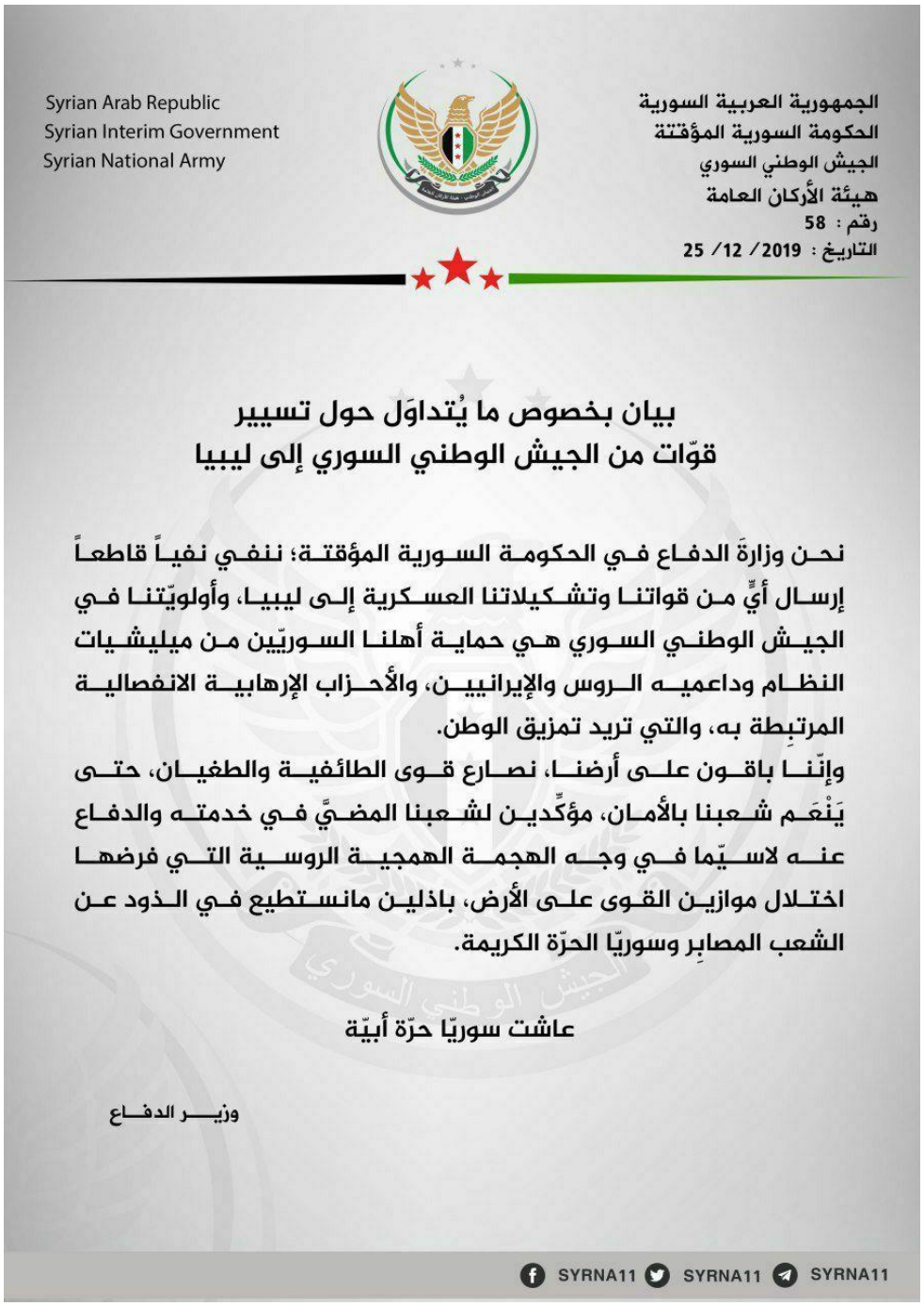

Syrian Arab Republic
Syrian Interim Government
Syrian National Army

الجمهورية العربية السورية
الحكومة السورية المؤقتة
الجيش الوطني السوري
هيئة الأركان العامة
رقم : 58
التاريخ : 25 /12 /2019

بيان بخصوص ما يُتداوَل حول تسيير قوّات من الجيش الوطني السوري إلى ليبيا

نحن وزارةَ الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة؛ ننفي نفياً قاطعاً إرسال أيٍّ من قواتنا وتشكيلاتنا العسكرية إلى ليبيا، وأولويّتنا في الجيش الوطني السوري هي حماية أهلنا السوريّين من ميليشيات النظام وداعميه الروس والإيرانيين، والأحزاب الإرهابية الانفصالية المرتبِطة به، والتي تريد تمزيق الوطن.

وإنّنا باقون على أرضنا، نصارع قوى الطائفية والطغيان، حتى يَنْعَم شعبنا بالأمان، مؤكّدين لشعبنا المضيَّ في خدمته والدفاع عنه لاسيّما في وجه الهجمة الهمجية الروسية التي فرضها اختلال موازين القوى على الأرض، باذلين مانستطيع في الذود عن الشعب المصابِر وسوريّا الحرّة الكريمة.

عاشت سوريّا حرّة أبيّة

وزير الدفاع

SYRNA11 SYRNA11 SYRNA11

صورة رقم (38).

2. نسخة عن بيان لسوريين رافضين عمليات إرسال مقاتلين سوريين إلى ليبيا:

بيان إلى الرأي العام حول إرسال مقاتلين سوريين إلى ليبيا

بيان إلى الرأي العام السوري والعربي والدولي
حول إرسال مقاتلين سوريين إلى ليبيا

تناقلت مصادر إعلامية متعددة، خبرا مفاده تجنيد بعض السوريين من قبل الحكومة التركية للذهاب والقتال في ليبيا تحت قيادة ضباط أتراك وسوريين ، وفي حال صحت هذه الأنباء، فإننا بصفتنا ثائرين و سياسيين وأكاديميين سوريين، نستنكر وبشدة إقدام أي سوري على الموافقة على القتال خارج سورية، أيا كانت الذريعة والمغريات والضغوط التي قد تمارس ضده، فالسوريون ثاروا من أجل حريتهم وكرامتهم وبناء نظامهم الوطني الديمقراطي، وحملوا السلاح دفاعا عن حقهم بالحياة وحقهم بالحرية في مواجهة نظام مجرم ارتكب بحقهم كل أنواع جرائم الحرب واستعان في ذلك بمرتزقة من كل أصقاع الدنيا، ولم يحمل السوريون السلاح ليتحولوا إلى مرتزقة يقاتلون في حروب الآخرين خارج أرضهم وخارج ثوابت ثورتهم، كما نحيي جميع الفصائل الثورية السورية والمقاتلين الأحرار السوريين ، الذين يرفضون الموافقة على الذهاب إلى أي مكان خارج سورية مصرين على أن معركتهم الوحيدة هي المعركة ضد النظام المجرم وميليشيات المرتزقة التي استعان بها ،وقوى التطرف والإرهاب.
إننا ندين وبشدة إقدام أي كان وتحت أي مسمى أو ذريعة على الموافقة بالذهاب إلى ليبيا للقتال هناك، فالشعب الليبي الشقيق وحده من يقرر مصيره ويخوض معركته.
كما نهيب بكل من حمل السلاح من السوريين دفاعا عن حريته أن يتوجه إلى إدلب ليخوض معركة الدفاع عنها وعن حياة المدنيين فيها في ظل العدوان غير المسبوق عليها من ميليشيا بشار الأسد وحلفائه من الروس والإيرانيين.
إن رفضنا لهذه الخطوة نابع من رفضنا الثابت والمبدئي لتجنيد المرتزقة الذين يحاربون في حروب الآخرين، وهو رفض لوجود الميليشيات والمرتزقة من لبنان والعراق وإيران وأفغانستان وروسيا على أرضنا ، فكما رفضنا هؤلاء المجرمين فإننا لا يمكن بحال من الأحوال أن نسكت عن خطوة إرسال مقاتلين سوريين إلى خارج سورية أيا كان عددهم، فهؤلاء لا يمثلون ثورتنا السورية المجيدة ثورة الحق والعدل والحرية والكرامة، بل إنهم يمثلون كل ما ثار السوريون ضده، ونهيب بالجميع عدم الانجرار وراء صراعات إقليمية لا ناقة لنا بها ولا جمل.
إن تمسكنا بقيم ثورتنا السورية وحق السوريين في الدفاع عن أرضهم وحريتهم، يملي علينا التمسك وبنفس الدرجة بحق الليبيين في ثورتهم وبناء نظامهم الديمقراطي وبحق كل شعوب الأرض في تقرير مصيرهم بعيدا عن التدخلات الأجنبية أيا كانت ذرائعها ومبرراتها.
عاشت سورية حرة أبية
2019\12\27

الموقعون:
برهان غليون
رياض الترك
جورج صبرة
عبد الباسط سيدا
اللواء محمد الحاج علي
فداء حوراني
عالية منصور
سمير نشار
عبد الحكيم قطيفان
فارس الحلو
محمد صبرا
منهل باريش
عبد الناصر العايد
أديب إحسان الشيشكلي
فضل الشقفة
غالية قباني
عمر إدلبي
سهير الأتاسي
المعتصم السيوفي
خالد الناصر
محمد قنطار
أسعد عشي
عبد الرحمن الحاج
رديف مصطفى

صورة رقم (39).

3. نفي المكتب الرئاسي التابع لحكومة الوفاق:

صورة رقم (40).

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

Syrians For Truth & Justice

عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسا في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

www.stj-sy.org
syriaSTJ
@STJ_SyriaArabic
Syrians for Truth & Justice
editor@stj-sy.org